

اَشْهَدُكَ عَلَىٰ مَضَلِّ عَيْنٍ سَبِيلَهُ هُوَ اَكْبَرُ الْمُنَافِقِينَ

نور الهدى والامانة العظمى انشأه الله تعالى المصطفى محمد بن عبد الله مع شرح الرسالة القصصية للشيخ



ابن المحقق الهمداني المدققي القمقام مولانا الحاج محمد عبد الحكيم جليله الله من درة جنة النعيم

الملك المقدم اذ و الله محمد علي اللدني
في مطبع لعلوا ههنا في ارواح حسنا خشنا

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف احرك وكيف لا احرك ما بين حلت قدرته وعظمت هيبته وظهرت صنعة الباهرة ارشادنا الى سبل الهداية وسلكنا
 مسلك الطريقة الطاهرة فشهدنا ان لا اله الا الله لا شريك له بعث الينا نفوسا باوية وجل فضلهم نبينا ذا الجلال والاسماء
 المزاكين اسكت المناظرين وكسر ظهر المكابرين واهجر الكفار بعهد الدين كيف لا وهو الذي ايد به الله قائله
 بالشمس البارزة فصل اللهم فضل الصلوات عليه وعلى آله واصحابه الذين بذلوا جهدهم في اتباعه وتابوا آداب ارباب
 النفوس الطاهرة ما دار الدوار وطارت الطائفة اما بعد فنقول العبد المذنب راجي رحمة ربه القوي بالوجاهات محمد بن عبد
 تجا وزاد عن علي بن ابي طالب في علم المناظرة علم من اوتيه فقد اوتي خيرا كثيرا ومن لم يتبصر في علم سجي ظهر له ولا نسيه اكنى
 قد اشتغلت بقراءة كتبها حضرة من هو مطلع شمس الحقول مظهر قمار المنقول جمع انوار الفضل والكمال ملتقى بحر العز
 والجلال نهر فائق للتفريق بحر رائق للتدقيق وارث ميراث الانبياء سالك مسلك الانبياء راي نسبا واستاذي علما مولانا
 الحافظ محمد بن عبد الحليم ابد الله الكريم وفاض فضيلة العليم واطلعت على قافلهما وكانت الرسالة المنسوبة الى هذا التقيين
 عمدة المتأخرين مولانا القاسم بن عبد الملت والدين الاخي نورا امدت قد ورفعه الى علي بن الحسين في علم المناظرة رسالة موجزة
 قد اودع فيها الفوائد وغرر الغرائد حوت بمقاصد المناظرة واحاطت بدقائق المباحث فغرت ان اشهرها شرجا
 وحمله هبة الى حضرة من هو قمر نجوم الوزارة نور انوار السفارة نهر فائق للامتنان بحر رائق للاحسان مطلع شمس الكمال
 منبع النجاة والجلال باسط اليدين بالعطية سالك المسالك البهية وزير المراسمة المتطابطة النواب المستطاب معلى
 الملقاب شجاع الدولة مختار الملك النواب تراب عليخان سالك الحجب بحد اطلال سد قباء وادام على الطائر
 فيضنا بهيمية بالهدية المختارة فما انا شرع في المقصود والله ولي الخير والجود قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم

فجعلت هذه الصيغة خارجة عن الفعل ادخلوا عليها الاعراب اللام وغيرهما من خواص الاسماء فان قلت ان هذه الاختلاف في أصل
الاسم فائدة قلت نعم فائدة وهي ان من قال المشتق من السمو يعني الارتفاع والعلو يقول ان الله تعالى لم ينزل موصوفاً وموصوفاً
بالاسماء والصفات قبل جود الخلق وبعده ولا ينزل كذلك بعد خلقهم لا تأثير لهم في اسماء وصفاته وهو شر السالكين على طريقة ابن سينا
والجماعة ومن ذهب الى ان أصله وهم يعني العلامة يقول ان الله تعالى لم يكن في الازل هو موصوفاً فلما خلق الخلق جعلوا الاسماء وصفاته
وهو قول الفرق المعتزلة عن سلكناهم الرسل الكلمة وهذا خطأ من قولهم خلق القرآن وعلى هذا يختلف في الاسم والمسمى بل هو
او غيره الحق ان التنازع لفظي لانه ان اريد من الاسم اللفظ الدال على الذات فهو المسمى لا محالة اما ترى الى ان قد تسمى مع اختلاف
المسمى كما في الالفاظ المشتركة وقد يختلف مع اتحاد المسمى كما في الالفاظ المترادفة وان اريد بالاسم الصفة اي المعنى القائم بالوصف
فهو قد يكون غير المسمى بمعنى النفاك كالتخالف وقد يكون ليس بعين ليس بغير الصفات القديمة وان اريد بالذات فهو عين
المسمى فالاختلاف في عين اللفظ وقد اختلفوا في عين اللفظ لانه ان الاسم عين المسمى عين التسمية وهو في غاية السجدة
والثاني انه غيرهما وهو المنقول عن الجمعية والكرامية والمعتزلة وقال الخزين جماعة هو الحق ولعله نظر الى ظهور الفرق في الاستعمال
اللفظي العربي والثالث ان عين المسمى وغير التسمية لقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى في نزله ذاته والرباع انه لا ين ولا غير قال اللام
المرادي والامدي لا يظن في هذه المسئلة بالصلح مما للترايع العلماء وقد اوضح حجة الاسلام في المقصد الثاني في شرح اسماء الحسنی هذا
المعنى والرد بالاسم في المسئلة اما الصفة اعلم من ان يكون وجودية او سلبية ومن ان يكون حقيقتها وادافيتها واما اللفظ الدال على
المسمى فنية اشارة الى ان اسم الله وصفته سبحانه يتبدل الامر الخطير به فاعلم فما ظنك بالذات المقدسة ودر الى ان التبرك لا يختص
بهذا تعالى بل لجميع اسماء وصفاته واما بنفس المسمى فالامانة بيانها فاما زاد لفظ الاسم على هذا التقدير اشعاراً بان التبرك لا يختص بلفظ
الاسم بل لجميع اسماء وصفاته وبقية اتباع صريح الحديث الشريف ودفع به حمل هذا القول على اليمين لان لفظ باسما لا يستعمل الا في اليمين
واما بسم الله عند القدودي يمين مع الفية وعند محرم يمين مطلقاً واختار انه ليس يمين لعدم التعارف كذا في مجمع الزهر
شرح ملتقى البحار ثم الاصل في هجرة الاسم ان ثبت خطأ غيره ما من هجرات الوصل انما حذفوا يمين اضافته الى اسم الجلالة خاصة نص عليه
البغوسي في تفسيره لكثرة الاستعمال وطولت الباء في بسم الله دلالة عليه وقيل طول الالف على الباء ليكون والفاء على
مقوطة الالف ولم يخذل في اقر بسم ربك لكثر استعمال فلم يطول بباء والتد عرفة بانه علم للذات
الواجب الوجود المستجيب لجميع صفات الكمال ان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على الالفاظ الاخر الموضوعة
للذات في اللغات الاخرى ايضا التعريف يتم بانه علم للذات الواجبة وباقي الكلمات مستدركة قلت ان هذا التعريف
لفظي وبيان للموضوع له نافية فان التعريف اللفظي جزمه بالاسم وقد اختلفت القول في هذا اللفظ باختلافات الاختلاف
ان الاول بل هو علم للذات امر فليس له وصف في اصله فليس له علم الله تعالى ليس بعلم فليس له اسم فليس له وصف وجب الوجود
وهو علم له لان ذلك ما افاد وكذا انه يربح توحيداً باللفظ الى نفس المعنى لان كل من حيث هو كماله كثره ولا يرد هذا على الفرق الا الى
لا يفرقوا بين بانه وصف في اصله فليس له وصف في الوصف وان كان تعميلاً لكثرة كثر لما غلب اتحادا عليه فافوت التوحيد بل
انه علم له لا يفرق بين بانه وصف في اصله فليس له وصف في الوصف وان كان تعميلاً لكثرة كثر لما غلب اتحادا عليه فافوت التوحيد بل

هذا
المراد من قوله
جاء في نسخة
المراد من قوله

البشر بل لا ينافي ذلك لانه لا ينافي في قولهم لو كان كذلك لما كان لقوله تعالى هو الذي خلق السموات والارض من قبل ان يكون
 ح لفظ السداجا في نسخة جازال لانه نظير في شجيرة شرح الجاهلي في كفاية بانه وان كان علما لكن وعي في معنى الرمنية في قوله هذا
 لا يدفع الايراد عن الذين قالوا بانه علم ليس مشتق في الاصل ايضا ولا معنى للوصفية في اصل الاختلاف الذي في ان علم مشتق اولاً في
 جملة الى بانه علم خاص لا مشتق كاسماء الاعلام من بدو عمر وغير ذلك هو قول الخليل وسيبويه واكثر الاماليين وهو المختار
 عليه العيني في شرح البداية وقيل ان مشتق الاختلاف الثالث بل هو علم متحول وغير متحول قال العلامة الشامي في رد المحتار
 مختار المجموع كالا مام الى صيغة روح والشافعي والخليل انه متحول الاختلاف الرابع اي شئ مشتق منه فيقول من آل الوهبة كفتح بمعنى عبد
 وقيل من آل كسمع بمعنى شجر وقيل من الهبت الى فلان بمعنى سكنت وقيل من الازاخات من منزل عليه وقيل من الله غيره اذا
 اجاره وقيل من الالف فيل باسمه واخرى باسمه وقيل من له اذا تحجر ولما كان الله تعالى معبودا ونحو عقول العباد في معرفته ليسكن
 قلوب العارفين اليه وبهم يفرعون ويحرمون به تعالى يستجيبون منه سمي بالاختلاف الخامس قيل اصل السدالة حذف الهزة
 المتوسطة وعوضت عنها حرف التعريف واوتمت اللام في اللام وجوابا ويرد عليه ان اللام في اصل موجودا معني التعويض فيجاب
 بان معنى التعويض ان اللام محل عوضا لازما عن الهزة بعد ما لم يكن لازما وقيل اصله منكر قيل اصله لا مصدر لانه ليس بها اذا رفع
 وقيل ان الالف واللام في اصلية غير ائمة نقل في ذلك عن السبكي وابن العربي ويرد عليهما انه لو كان كذلك فينبغي ان يكون لفظ الجلالة
 اوليس نيا لغير عن التنوين الاختلاف السادس قيل ان هذا اللفظ سراني نقله ابو زيد البلخي وقيل عبري وقيل عربي ولما لفظ
 خواص لا توجد في غيره منها انه يوصف بسائر الاسماء ودون العكس منها انهم جميعا فيه بين بالنداء واللام فقالوا بالاختلاف
 غيره فان حرف النداء لا يدخل على المعرفة باللام لغير فصل منها انهم خصوه باذخالات القسم عليه يقال الله والله لا يقال تا الرحمن
 ومنها انهم يحذفون حرف النداء في اوله ويبرزون اليها مشددة في آخره فيقولون اللهم ومنها انهم يحذفون الحرف الجار ويقيمون اثره
 في آخره فيقولون الله لا فعلن كذا ومنها انهم يحذفون الف الاسم خطأ اذا اضعف الى اسم الجلالة مع البارودون غيره والرحمن
 لفظ عربي وقيل معرب فحان بالي العجزة قاله قلب البر ثم قيل انه علم للذات الواجبة كلفظ السد لعدم اطلاقه على غيره سمي فكان
 اوكله وقيل لابل هو صفة غلب استعماله عليه تعالى فلا يجوز اطلاقه على غيره عند اكثر العلماء والاختلاف الرحيم فانه يطلق على غيره
 تعالى نفس عليه الشيخ شهاب الدين احمد بن يوسف بن محمد بن مسعود بن ابراهيم النخعي في تفسيره المسمى بالدر المنثور في علوم
 الكتاب المنثور وغيره في ما في سبيل الدائر من ان الرحيم مختص به انه تعالى في الاستعمال لانه من القلم واوردانه قد وقع اطلاق الرحمن
 على غيره تعالى في قول الشاعر سيلمه طانت عيث الورى لا ليت رحمانا وحبيب عنه اما ولا فها اورد النخعي من ان في ذلك
 لغت من الشاعر وكفر فلا يعتد به قال على القاري هو غير مستقيم واما بما اوردوه العون جماعة من ان المختص به تعالى هو المعروف
 دون المنكر واما ثانيا فان منع اطلاقه على الغير بالمعنى الشرعي الشاعر اطلقه باعتبار اصله في اصل صيغة المبالغة المشهورة انه
 صفة مشبهة ان قيل الصفة المشبهة لا تشتق الا من اللازم فكيف تشتق الرحمن من متعدي قلت قد تشتق من متعدي بجعله
 لازما بقوله الى فعل بضم العين في باب لدح مثل افعيع الدرجات وهو غير منصرف عند من يشترط في سببته الالف
 والنون لانهما يميزان متفارقا فعلاية ومنصرف عند من يشترط وجود فعل في ان قيل بل يظهر لهذا اختلاف فائدة والمظاهر مستند

منه مخصوص هذا اللفظ بل كل شيء موداه وهو ذكر الله ولو في ضمن التسمية ولو سلمنا ان المراد بلفظ الحديث هو الحديث
 تعالى مطلقا فنقول ان الباري الحكيم لا يستعانة بشيء لا ينافي استعانة بشيء آخر ان قيل الاستعانة
 تنافي الاستعانة بشيء آخر في ذلك لان ضرورة قلت لا نسلم ان الاستعانة بالشئ تكون في الآن بحسب حتى يلزم التنافي
 بل الاستعانة بالشئ تستمر الى تمام شئ فاني الساقاة وانما غايب المصنف الذات المقدسة بكاف الخطاب لوجهها الربا
 لبراعة الاستدلال لان مدار البحث والمناظرة الخاطبة بل هي خصميتها بتبنيها التنبيل على مضمون الكلام المجيد ونحن اقرب اليه من اجل
 ومنها الاشارة الى ان تعالى عالمه واولى ما ذهب اليه طائفة من الحكماء والمحققين تعالى الله عما يعصون من ان تعالى ليس عالم بشئ
 لانه لا يعلم ذاته فكيف يعلم غيره اما ان لا يعلم ذاته فلان العلم اضافية بين العالم والمعلوم فلا بد من تفاوت التبيين هو منها منتف
 وتعلمي كيف يشتهون الجهل تعالى مع وقوع العجائب الغرائب في عالم الوجود وهذا يدل دلالة واضحة على علمه بالغ اقول
 ويستفسر السائل منهم بل تعلمون نفوسكم ام لا فان قالوا نعم فليقل لهم لخطا ثم فان العلم اضافية بل التنبيل كيهن منتف
 وان قالوا لا فليقل لهم انما تعلمون او شيئا من الاشياء لان لا يعلم ذاته كيف يعلم غيره فكيف تحكمون بانه تعالى ليس عالم
 ومنها انما يبق لها وروى الحديث الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه رواه الترمذي وغيره في حديث طويل في احوال الصالحين
 بل هو اعمى العبادات وسنابها واكمل الطاعات وان كانا منها الايام الى ان مقام الحامد بعد التسمية مقام الخضوع والمشاورة ومنها
 الجري على اناسب المقام فانه لما وصف الله تعالى في البسملة بما يستحق جميع صفات الكمال في الحال المال اناسب ان يحاط به
 ومنها انما يوجب ان اللائق بحال الحامد الوصف ان يعلم المحمدا ولا حاضر امسا به ثم يحده ومنها الرمز الى ان تعالى لذاته يستحق ان يقال
 استحقاقه الحمد لذاته مع غزل النظر عن جميع الصفات لا يقل قلت المراد ان ذاته مستحقة من غير رتبة صفة من الصفات ان قيل
 الامتصاص من الحمد ايضا لانه علم للذات قلت هب لكن حصوله بالخطاب لغيره ومنها الاتباع خطاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 لا احصى ثناء عليك كما اثنيت على نفسك ومنها الاعلام الى جواز اضافة القرب الى الله تعالى شرعا ومنها الايدان بالحمد
 وقع على الوجه المأمور ومنها الجري على صفة الالتفات لانه جعل الله تعالى في البسملة غائبا ومنها ما اقول ان انما خاطبه بليفت
 الله تعالى اليه التفاتا تاما جديدا في وقت الحمد فهو جدا استلذه اذ بالحمد وانما خالف السلف في جهة الحمد لان كل جده بليفت
 او لم يفرق بين رسالته من حيث انها رسالته ليست كرسائل السلف حتى يصدر على طريقتهم اقول او كنيته من يظهر من كبره
 ان كتاب الغريب كما ان عنوانه بطر عجب انما قدم الخبر على البسملة لوجه منها ما يستفاد من كلام شارح التبريزي في
 بيان وجه الخطاب لان اللائق بحال الحامد ان يلاحظ المحمدا ولا حاضر امسا به ثم يحده ومنها الرمز الى ان تعالى لذاته يستحق ان يقال
 الحمد وان كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديمه انتهى ويرد عليه ان الاول ان ما اذا ريد بقوله اول لان را قبل التسمية
 في الحمد فلا يظهر منه وجه تقديم الخبر لان ذلك ايضا جزء من الحمد الذي هو قوله لك الحمد فتقدمه لا يفيده اللائق بحال الوصف
 وان را قبل الفراغ من الحمد فلا يظهر ايضا لانه لو اخرجه يحصل ما هو اللائق ايضا كما لا يخفى الثاني ان قوله وان كان المقام
 آه ليس بصحيح اذ كون المقام الحمد لا يقتضي تقديمه لفظ الحمد على لفظ لك وانما يلزم هذا لو كان الحمد مجرد لفظ الحمد وليس كذلك
 الحمد مجموع قوله لك الحمد واجاب عن الايراد الاول المحشى الذي يلى روحه بان يمكن ان يقال من قول الحمد لكونه صادقا على قوله لك

لعل
 فاعلم ان هذا اللفظ
 لا ينافي
 استعانة
 بغيره

لعل
 انما كان
 في قوله
 الحمد
 لانه
 لا ينافي
 استعانة
 بغيره

لعل
 المراد
 بالحمد
 التسمية

لعل
 المراد
 بالحمد
 التسمية

المحمدية لم يجرى فالتقديم عليه كالتقديم على المجموع والثاني عن التاكيد على المجموع انتهى اقول صدق من فهم المحمدية
 قوله لك المحمدية انما يستلزم كون لك المحمدية ولا يثبت منه كون لفظ المحمدية فقط حمدا وانما يثبت لصدق من فهم المحمدية على لفظ
 وليس كذلك واجب عن الايراد الثاني بان المحمدية ان كان مجموع قوله لك المحمدية يمكن للفظ المحمدية كثرة مدخل النسبة الى المجموع
 وان كان المحمدية ولك جزئين للمحمدية فاسب تقديم لفظ المحمدية على لك بهذا السبب منها ان الخبر مشتمل على الخطاب للدال على الذات
 الواجبة والمبدء اذ ال على وصف الذات مقدمة على الصفات فقدمها هو مثل عليها ومنها التظيم لذات البارى تعالى ومنها
 التشويق الى المسند اليه ومنها التاكيد للاختصاص المستفاد من لام لك فان تقديم الخبر يفيد القصر وذلك لان المفيد
 الاول للام الجارة في قوله لك الثاني تقديم الخبر على المبتدأ وتقديم الخبر تأكيد للاختصاص المحصل من اللام الجارة ان
 قيل تقديم الخبر يفيد قصر المبتدأ اعني المحمدية على الخبر اعني لك اللام يفيد اختصاص المبتدأ بجزءها وهو كات الخطاب فختلف
 المضمومان فكيف الحكم بالتاكيد قلت اذ اثبت قصر المسند اليه على الخبر تقديم الخبر ثبت قصر المحمدية والى هذا الاعتبار يكون
 تأكيدا ان قيل الموكد كالمفعول بان يكون قبل الموكد اسم الفاعل فهذا افادة اللام الاختصاص من افادة تقديم الخبر
 في مرتبة كيف يكون حدها تأكيدا للآخر قلت لفظ اللام الجارة مقدم على تلفظ مجموع لك البقعة فافادة الاول اقدم من
 افادة الثاني للاختصاص كونه الثاني تأكيدا للاول ان قيل التاكيد على تبيين احدى القطعتين وهو تكبير الموكد وتاخيرها
 وهو يكون بالانفاذ المعدودة وفي هذا مقام كلاهما متفقان قلت المراد من التاكيد هنا المعنى اللغوي فالقطع لا يرد ومنها
 ان المحمدية كانت نسبت بين المجموع والحمد فلا بد ان يقدم الدال على المجموع الذي هو كات الخطاب ثم اللام في قوله لك انما للملك
 نحو المال لزيد او للاختصاص في قوله الحمد انما للجنس او للاستغراق او للتعمد وتحقيق المرام ان لام الملك لام
 يفيد ملكية اقبلها لما بعد به ولا مع الاختصاص لام يفيد ان ما بعد يستحق لما قبلها ولا مع الاختصاص لام يفيد اختصاص
 ما قبلها بما بعد به ولا مع الجنس لام يدل على جنس من خولها ولا مع الاستغراق لام يدل على جميع افراد خولها ولا مع العهد لام يدل
 على بعض افراد البعثة اذ اعرفت هذا فاعلم ان لام الملك مع لام الجنس لا يفيد احصا فليس معنى قوله المال لزيد ان المال
 منحصر بملكته في زيدا والجنس مع وجود فرد ايضا ان كان المعنى مملوكة جنسه لزيد وهو لا ينافي عدم ملكية جنسه في
 فرد آخر ومع لام الاستغراق يفيد احصا ويكون المضموع جميع افراد المال مملوك لزيد فملكه بملكه بعض الاول لغيره ينافي هذا
 المعنى ومع لام العهد ايضا لا يفيد اذ يكون المضموع بعض افراد المال المعينة مملوك لزيد وهو لا ينافي ملكية بعض الافراد
 الاخر لغيره وان لام الاستغراق مع لام الجنس لا يفيد احصا ايضا اذ استحقاق شخص جنس شيء او بعض افراده المعينة
 لا ينافي استحقاق شخص اخر لافراد الاخر والجنس في ضمن الافراد الاخر ومع لام الاستغراق لا يفيد ايضا اذ استحقاق جميع
 افراد شيء لا ينافي استحقاقنا جميع افراده كما لا يخفى وان لام الاختصاص مع لام الجنس لا يفيد احصا لخصم المبالا
 الاستغراق قطا والمبالا مع الجنس فلان اختصاص جنس شيء بالشخص مناف لوجوده في غيره اذ اختصاص شيء بشيء ان لا
 يوجد الا به فوجوده في آخر ينافي ومع لام العهد لا اذ اختصاص بعض افراد الشيء بشخص لا ينافي وجود بعض الافراد الاخر في الاخر
 وبعد ذلك نقول بعد در المصنف حيث لفظ بحجة المحمدية حيث تفيد احصا اذ ان كان لام قوله لك للملك مع كون لام المحمدية

للاستغراق او كان للاختصاص مع كون اللام مبتداً للجنس الاستغراق فظاهر كما تقررناه وانما في الصور الباقية فجميع
اللامين وان لم يكن مفيداً للمعنى لكن تقديم الخبر على المبتدأ مفيد له على ما قال في تلخيص المغتفر في بيان احوال المسند
تقديمه فلهذا خصص المسند اليه وفسره المحقق سعد الملة والدين المتقن انما يقول اي لفظ المسند اليه على المسند انتهى فان قلت
كيف يصح هذا لفظه لعدم صحة المحرر فان المحرر ايضا ثابت ملكه واستحقاقه قلت وجوده حتى لو كان له بعد انما هو بطلان
الصدق تعالى للمحمود صفة من الصفات الحميدة فالله يبيته او الله يورثه فحمد العبد في الواقع هو حمد الله تعالى فهذا الاعتبار يرجع
المعبد اليه تعالى وهذا المحرر في سبب المعنوية التعالين بان خالق افعال العباد والعباد ايضا لان الخلق والكان من العباد
عندهم لكنهم يقيون بان التعالين على هذا الخلق ليس الا من الله تعالى فرجع حمد البشر اليه تعالى بهذا الاعتبار و
صح المحرر قول فيا قال بعض المتقدمين في شرح لفظ بعض السراجية المألوف واللام للجنس عند اهل السنة فلهذا قلنا
فانما للعباد عند الله وهو مبني على مسئلة خلق الافعال انتهى بحيث جدد الان كون اللام للجنس بل للاستغراق ايضا
لانما في مشروبه في خلق الافعال قال العلامة العيني في شرح الهداية الاصح ان هذه مسئلة ابتدائية مبنية على الخلق
في معنى اللام لانه بناء على خلق في الافعال انتهى وتختلفوا في اولوية لام الجنس او الاستغراق من بين اقسام لام التعريف فمثل
الاستغراق في اولي الاقادة ثبوت جميع افراد مخلوقا قيل الجنس في كماله قال ابن عابد بن الشامي في رد المحتار انما في الكشف
الجنس لان الصيغة يجوز ان تدل على اختصاص جنس المحامد له تعالى ويلزم منه اختصاص كل فرد اذ لو خرج منه فرد لخرج الجنس
تبعاً له لثبوت في كل فرد فيكون جميع الافراد ثابتاً له تعالى بطريق برهاني وهو اقوى من اثباته ابتداء فلا حاجة الى ان يلاحظ
الشمول الاحاطة انتهى وقال المتقن ان في السطيل بعد تحريم ما يدل على ان صاحب الكشاف المعنوي ايضا قائل باختصاص
جميع المحامد له تعالى وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما ذهب اليه كثير من الناس
مبنياً على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادق والسادرة
مسند الفعل واصل النصيب العدول الى الرفع لانه على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة ودون الاستغراق فلما
ما ينوب من ان في نظر لان النائب مناسب لفعل انما هو المصدر الكثرة مثل سلام عليكم ومع اللام من ان يدخل فيه اللام
به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاعمال كما في المصادق عند خفاء قرائن الاستغراق
او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا ان يكون ثم استغراق انتهى اقول من هنا يظهر لك
ان جميع المعنوية ليسوا بالتعالين بل هي من جنس كماله في اختياره واختاروا الجنس فاجتهد في تفسير الحمد اللغوي فقبل ان الحمد والمجد مترادفان
وقيل المجد اعظم من الحمد وهو المشهور فلما ان شئ كل مشرب ثم نحو الحق وطل للباطل ولو كرهوا العوائد من شئ ان الجمهور القائلين
باثنية المجد عن الحمد عرفوا المجد بانه وصفت باللسان فقط بالجميل الاختياري فلهذا وجع كماله في اولا كشجاعة زيد فتمت
كان من الحمد الى المادح او لا كونه والحمد بانه وصفت باللسان بالجميل الاختياري فتمت كان من غير ذلك على جهة التعظيم
الظاهر والباطن فتمت فتمت اللسان في التعريفين يخرج الشكر اللغوي والعرفي من تعريف الحمد والمجد على ما استوقف على
تعريفهما وتقدم على جهة التعظيم اه يخرج الاستغراق لانه وانما كان على جهة التعظيم الظاهري لكنه ليس على جهة التعظيم الباطني

هذا هو الحق
في بيان احوال المسند
تقديمه فلهذا
خصص المسند اليه

هذا هو الوجه الثاني في
الرد على ما ذهب اليه السيد

اقول وقد نص على جواز التعريف اللفظي بالانحصار الا انهم كلهم السبيل الشريف في بعض تصانيفه فيما قال السيد الهروي
في منبهات عاشية المتعلقة بشرح المواقف جواز التعريف اللفظي بالانحصار ولا يجوز بالانحصار فلعلم من هذا ان الانحصار في اللفظ
وهو شامل ودون العكس انتهى لا يصح له كما لا يخفى الرابع ان ذكر اللسان كناية عن كل ما يميز بين الكلامين من حيث
باللسان اضافي بالنسبة الى الجنان والاركان فلا يقع فيه بركة تعالى عنه السادس ان المراد من اللسان بالبحر والاركان
كان لسانا عرفيا او غير ذلك اقول لا يخفى من هذا الجوابات من التكلف لكن الجواب الرابع اقرب الى الصواب السادس
اخرى ما سواه اخرى عليك بالتأمل الصادق وتما انه بقيد الاختبار يخرج حمدنا له تعالى على صفاته لان صفاته ليست
له تعالى محال لزم مدونه كما بر من عليه في متوجهه والجواب عنه بوجه الاول انه محال على بلق ما الثاني ان الحمد على صفات
المدح تعالى انما هو باعتبار ما يصدر عنه من النعم هي اختيارية لانه كانت الصفات اختيارية باعتبار اللوازم الثالث ان كانت
الواجب عز وجل لما كانت كافية في ثبوت الصفات بمعنى انه لا يحتاج في ثبوتها الى الواسطة جعلت بمنزلة الاختيارية في اختيارية
حكما وان لم تكن اختيارية حقيقة ولا لشارة الى هذا الدفع زاد بعض الفضلاء في شرح الرسالة الشريفة لفظ حقيقة او حكما بوجه لفظ
الاختياري الرابع ان التعريف للمحمد الذي يكون المحمود فيه عبدا على طبق ما مرنا من ان المراد بالجميل الاختياري ما صدر عن
الفاعل المختار في فعله وان لم يكن الفعل بعينه اختياريا للمحمود اقول ان مخرج القوم في هذه موضع يدل على خلاف ذلك فتكلم
فانه بالتفكير حقيقة لانه امر دفين والافعال تكون بتساوي الحمد والمدح فانتم قوا فترين نقال بعضهم ان الجليل في المنح ايضا منه
بالاختياري كما انه مقيد في الحمد بكونه من الوصف بالفعل الغير الاختياري للممدوح امر غير معقول كما ان قلت يقال حيث
على صفاتها ولا يقال حمدتها ونهايل على خلاف ما مرنا قلت هذا المثال ليس من محاورات العرب بل لا بد ان يقال ان
ان الجليل في الحمد ايضا ليس بمقيد بالاختياري كما انه في المدح ليس بمقيد بغيره بل هو جليل ان يكون المحمود عليه في الحمد اختياريا والممدوح
في المدح لغيره فختلف في تفسير المحمود عليه فنقول ان المحمود عليه ما كان خولا كلمة على فبنيه وبين المحمود الذي هو عبارة عن وصف
مسند الى المحمود عموم وخصوص مطلقا لان ما كان خولا كلمة على في الكلام يكون وصفا حسنا مسندا اليه ولا عكس كليا الجواب ان
يخل على الوصف الحسن المسند اليه لفظا البار كما يقال حمدته بحسبه وقيل المحمود عليه هو الباعث على الحمد فبنيه وبين المحمود عموم وخصوص
من وجه لانه لو اعطى زيد بكرا عشرة دراهم مثلا وحمده بكرا بالاعطاء جميعا وان حمده بكرا فاختارنا ان الباعث على الحمد في هذه الصورة
هو الاعطاء والمحمود به هو العلم واختار السيد الهروي الاتحاد الذي بينهما ففسر المحمود به بانه وصف حسن مسند الى المحمود والمحمود عليه به
وصف حسن متصف بالمحمود وهو وصف الحسن للمحمود من حيث اسناد الحارايه اليه يسمى محمودا به من حيث انه متصف بالمحمود سواء كان
بحسب نفس الامر بحسب دعاء المدعي يسمى محمودا عليه ثم اعترض على التاكيد في ادوات الحمد والمدح بعموم الجليل فيها بانه لما كان المحمود
والمحمود عليه يتحدان بالذات فكيف تصور اختيارية احدهما دون الآخر فالاصح فرقة بين الحمد والمدح بما ذكره قال بحر العلوم في
مرقده لا يرى هذا العبد الضعيف في تفسير اصطلاحهم فائدة سوى التخييل في هذا جهل انتهى وستن هذا البعض في ذلك قوله تعالى خطابا
لبنية على الله عليه وعلى آله وسلم عسى ان يغيثك بك متخا ما محمودا او الجليل ليس بختيارية للمقام فتدعيه بالمحمود شيئا بعد ذلك
ان الجليل ليس مقيدا بالاختياري في الحمد فان قلت ان توصيفه بالمحمود ليس بباطل باذنه وان يكون هذا من وصفه

المراد به وصفه السيد
المراد به هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

ويعبر عنه بهذا بالفارسية بسنة وشدكي فمذسة معان المصدر وقيل في فرق بين المصدر المعلوم والمجهول فان حمزة غير
 مثلا هو بعينه حمزة و فلم يصدر خمسة معان قيل لافرق بين الحال بالمصدر المعلوم والحال بالمصدر المجهول لان الحال
 نسبتين فمن حيث نسبة الالف الى الالف يسمى ماصلا بالمصدر المعلوم ومن حيث نسبة الالف الى المفعول يسمى ماصلا بالمصدر المجهول
 ولا يخفى عليك ان التقريب ليس تام لان مدعى الغريقين عدم الفرق بين العيينين وغاية ما يلزم من ذلك ان لا يكون
 المراد ان يمكن ارادة المبنى للمفعول المصدر المجهول الى حال المصدر المجهول ههنا مطلقا سواء كان لام محذورة ولا مستغراق
 او غيره ان قيل المحصر لا يصح قلنا المحصر او على على حسب مراده وان كان يحذف النون انسانا فيوجد المعاني الثلاثة في المحصور
 راجع الى الله تعالى فصاح المحصر واما ارادة المعاني الثلاثة الباقية فلا يمكن الا على تقدير كون اللام للمصدر المجهول لانه لو كان اللام
 للمجهول ولا مستغراق وانا والكلام المحصر لما صح الكلام اذ من جملة المحامد لسان فاسق ولا يصح ارجاعه الى الله تعالى
 لان حمزة الفاسق من صفات النقصان والله تعالى بري عن ذلك ولما لم يصح الارجاع لم يصح المحصر الا المحصر
 ولا لاو على بخلاف ما اذا اريد من اللام المصدر المجهول فان كان يكون المحصر كالحمد الخاص بهو محرك لذاتك بمعنى انه لا يغير
 احد على ثنائك فمحرك لذاتك مختص بك على قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا احصى ثنائك عليك انت كمال شئت
 على نفسك لقد طولنا الكلام لتقف على لا تجده في بر شرح الكرام لرسالة الفضل المقام وسد محمد على الانعام ثم لما
 تحيل المصنف بحجة عن حمزة تعالى قال في المنة عاطفا على الحمد مشيرا الى العجز عن ادراجه بازا والمنة هي بكسر الميم وتشديد اللام
 انظار المنعم على النعم عليه وقيل هي تعدد النعم عليه وقيادته لا يصدق على تلك النعمة الواحدة ويرد ههنا على المصنف
 ايراد و هو ان عبارة المصنف مثبتة للمنة لله تعالى وكل عبارة هي كذا في فاسدة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلا
 المنة امر قبيح شرعا وكل ما هو كذلك فاثباته له تعالى قبيح اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فظاهرة لان المنة تقضي الى التكبر
 وتحقير الآخر وكلاهما ممنوعان شرعا وايضا احسان العبد على العبد ليس به ثم فلا يجوز المحسن للمنة وقال النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم لا يدخل الجنة منان ولا عاق ولا مد من خمر ولا البغوي وغيره وقال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تبطلوا صدقاتكم بالمرحى للاذمى يعني لا تبطلوا اجر صدقاتكم بمكركم على المنعم عليه اذكم بان تذكروا النعمة ساعة فساعة و
 تؤذون بغيركم اياه والجراب عن هذا الايراد بوجوه منها ان في لفظ المصنف مضافا محذورا وهو لفظ الاستحقاق فيقيد
 عبارة لك الحمد واستحقاق المنة فليس فيها اثبات للمنة لله تعالى وتبين استحقاق الامر القبيح ايضا قبيح فعلا لا يراد ان
 يجوز ان يكون كالمخلوق فكما ان مخلوق القبيح ليس بقبيح عندنا كذلك استحقاق القبيح ايضا لا يكون قبيحا قلت لا يمكن ان يكون
 مثله لان في المخلوق لا يكون الانصاف بالامر القبيح ولا امكانه بخلاف الاستحقاق فانه امكان الانصاف لما كانت المنة قبيحة
 كان امكان الانصاف ايضا قبيحا ومنها ان لفظ القدرة مضافا محذوف لالفاظ الاستحقاق حتى يرد عليه او ردوا القدرة على
 القبيح ليست بالقبيحة وقيادته لا يلزم مقام الحمد ومنها ان المنة في قول المصنف بمعنى الاحسان فانقطع عرق الايراد ومنها
 ان المنوع انما هو المنوع دون المنة على ما يشهد بالادلة وتبين ان المنوع متحذران معنى ومختلفان لفظا فلا يختلفان
 حكما ومنها ان المنوع انما هو المنة والاذمى موالا المنة فقط وعبارة المصنف مثبتة للمنة فقط وقيادته ان حرمة المنة فقط

ايضا مدلول الحديث الشريف والهيل العقلي ومنها ان المنوع انما هو البنية التي يكون غرض المنعم منها تخفيف المنعم عليه مطلقا
التي يكون لتذكير المنعم لئلا يتبلى المنعم عليه بالكفران بما نزهة وفي ما نحن فيه هذا لما ذاك ومنها انه يجوز ان يكون المن في نفسه
مباحا لمن اجتماعه مع الصدقة يظهر خبثه ويظهر اجرة الصدقة ومنها ان البنية ممنوعة للعباد كما يدل عليه الخطاب المروا بالخير
ايضا المعبد كما يشهد عليه لا يدخل الجنة الا بالخير والهيل العقلي ايضا انما يثبت حرمتها للعباد لان التكبر والتخفيف جاز ان يلحق به
فالبنية ليست بغيره في حق تعالى انما ترى الى قوله تعالى بل امين عليكم ان هذاكم الآية وكين ان يكون البنية في قول المصنف
بغيره يعمم معنى القوة فالمعنى انكم اجمعوا القوة على جميع الافعال خيرا او شرا فالتشكر والافعال المصنف ربح عن حمد الله جلجل التفت
الى ما يرضى عنه الرب جلجل هو الصلوة على الرسول الخليل فقال وعلى بديك الصلوة والتحية في اقتداء بالاجماع الفقه من العلماء
وامثالهم تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واتباع بالحيث لا بد
في هذا الباب وهو كل كلام لا يبدى فيه الصلوة فهو قطع ومحقوق من كل بركة على ما في جامع الرموز وانما قدم النظر في الذي هو جبر
ما حقه التقديم بوجه منها التعظيم لذات الوهاب تعالى ومنها الشريف لوصف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومنها التشويق
الى المسند اليه ومنها ان الصلوة كالمسبة بين السيد والبنى صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلا بد من تقديم الخبر الدال على ذات
المصدا عليه ومنها الايام والى ان اللائق بحال السيد ان يحق نبوة النبي في ذمته ثم يصلى عليه ومنها الاشارة الى ان الاتي
بحال العابد ان يلاحظ السجود والاولى كان الخ مشتملا على ذات السيد تعالى والصلوة ايضا عبادة تقدم على المسند اليه
الجملة لا بد من ان تكون الشائبة لان الاخبار بالصلوة ليس عليها ان قيل نعم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية وهو
من المستغاث لان مقتضى العطف الاتحاد والمناسبة بين المعطوف عليه والمطوف والمناسبة بين الجملة الانشائية والجملة
الخبرية منتفية قلت ان جملة الحمد ايضا انشائية فلا يراد ولو كانت خبرية بنا على ان الاخبار بالجملة ايضا عطف الانشائية
على الاخبار جاز عند البعض بحمل عطف الجملة على الجملة والقصة على القصة فالمسبة موجودة كذا قيل ان شئت تحقيق هذا المبحث فارجع
الى حواشي الف مثل النصير على بياض المطول وغيره والرد بالبنى لما جميع الانبياء بحمل الاضافة على الاستغراق او بنينا على ان عليه
وعلى آله وسلم خاصة بحمل الاضافة للمعد او باطلاق المطلق واردة الغرض المكمل فان قيل لم اجد الصفة ولم يصرح باسم
قلت لفظي لا اجمع ان هذا الوصف لا يتبادر منه الذهن او اقالا المحمدي الا اليه فان قيل لم اجد الصفة البنية التي هي اعم من
صفة الرسالة التي هي اخص فقلت اقتدار كلام الله تعالى في باب امر الصلوة وقال الله عز وجل في محمدا صلى الله عليه وسلم
اولا شارة الى المساواة بين الرسالة والنبوة كما يجوز البعض او لان الاستحقاق بمراتب النبوة تستلزم الاستحقاق
بمراتب الرسالة انتهى اقول الدلائل الثلاثة باسرها خفيفة جدا اما الاول فلان الاخص يكون اشرف من الاعم واقل اهل
منه فينبغي ان يذكر دون الاعم فهذا الدليل ليس بمثبت لدعواه بل لما ينافيه واما الثاني فلان مساواة مشربا المقترنة
والصنف سائر عن مساواة فان قلت قد اخبرنا عن علماء ابن الهمام ايضا واليه يميل شيخنا العلامة
ابو الحسن سراج الملة والدين علي بن عثمان بن محمد الاوصى الحنفى حيث قال في قصيدة المشهورة ابدا لا اله الا الله
رسول الله والملك كرام بالانوار قلت قال علي القاري ربح في ضوء المعاني شرح هذا الامالى وعمل الناظم فها هو ان النبي

الوجه الكمال في بيان
عن كماله بمرور
على ارضي له يبدو
في بركة الله شاهدة
على انواره ودفون
من كل كماله بمرور

عن
ابن ابي عمير
السلامة
منه

والرسول متروك فان كما قال بعضهم واختاره ابن الحارث مكنه مخالف لما عليه جمهور الاعلام من ان الرسول اخص من النبي انتهى
 واما الثالث فلان الاستحقاق بواسطة النبوة لا يستلزم الاستحقاق بواسطة الرسالة بل اللام بالعكس كما لا يخفى على من فكر رادى
 تفكر وتدبر رادى تدبر ثم النبي فصيل من النبوة بمعنى الرفعة او من البناء بمعنى الاخبار ومنقول من النبي بمعنى الطيرين ووجه لا يتصور نقله
 ابو المكارم عن الجوزي روى وهو بمعنى فاعل للمفعول لان النبي يجمع جميع السلامة وجميع التكسير على وزن افعلار ولفعل
 المفعول لا يجمع جميع السلامة ويجمع جميع التكسير على وزن فاعل كذا قيل في اختلاف في تفسير النبي والرسول فقبل انهما متباينان
 فالرسول من هو كتاب النبي من لا كتاب له بل رسل لتقرير الدين لسابق وفيه انه مخالف لخطاب رسالي النبي صلى الله عليه وسلم على الله
 وسلم في بعض المواضع بالرسول كقوله يا ايها الرسول بلغ ما اتىك من ربك في بعض المواضع النبي كقوله يا ايها النبي انا ارسلنا
 شاكرا وايضا نيا فيه قوله تعالى في شان سيدنا اسمعيل علي نبينا وعليه صلوة الرب عليه لم كان سولا نبيا وايضا ايضا وتفسير
 المذكور ما روى انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد الرسل في الكتاب فقال الرسل ثلث مائة وثلاث عشرة والكتب مائة و
 اربعة اذ يعلم من ان بعض الرسل ليسوا بدي كتاب ان قيل يشترط التناول على كل رسول فيجزان يكون مجموع الكتب مائة واربعة
 ويكون كل رسول كتابا يعم من ان يكون نازلا عليه والابان يكون نازلا عليه وكان هو ايضا فقلت ليس للتعقل دخل في باب
 الروايات ربه يبين ما يقال يمكن ان يكرر ترسل بعض الكتب على ما فوق الواحد كما ترسل سورة الفاتحة مرتين على النبي صلى الله
 عليه وسلم مرة في بلد اسلام حرام ومرة في مدينة سيد الرسل الكرام ولما سميت بالسبع لثاني وقيل انها مستساوية وان هو
 المفسر له وهو ان كان يورده على كل من نزل عليه نزل الله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول الا انى اتىه الفى الشيطان في
 امسيت من حين احدهم الى العطف ليقض المعاصرة وثانيها انها لو كانت متساوية من فافتاء احدها يستلزم التواء والاخرى لما كانت
 ان قيل يجوز ان يكون العطف تفسير والتكرير لثابت قلت قد مر مره ان العمل بالمجال في باب الروايات وايضا في باب
 النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن عدد الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا وسئل عن عدد الرسل فقال ثلث مائة
 وثلث عشرة رواه احمد في مسنده وفيه حديث الى ذر بنى اعد عنه اورده ابن مردويه في تفسيره قال قلت يا رسول الله كم الانبياء
 قال مائة الف واربعة وعشرون الفا قلت يا رسول الله كم الرسل قال ثلث مائة وثلث عشرة ثم غيّر قوله يا رسول الله
 من كان ولم يسم قال يا ابا ذر اربعة سرائيون آدم شيث ونوح وخنوخ وهود ايسر هو اول من خط بالقلم واربعة
 من العرب هواد وصالح وشعيب وبيك ابا ذر واول بنى من بنى اسرائيل موسى واخوه هارون واول النبيين آدم وادم وادم
 بيك روى هذا الحديث بطوله اعادته ابو حاتم ابن حبان في كتابه الا انواع والتقايم ومحمدا وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي
 في الموضوعات واهمهم بابرهم بن هشام ولذا قال الحافظ ابن كثير لا شك انه تعلم فيه غير واحد من امته المخرج والمقبول من
 اجل هذا الحديث واسم علمه وصحة العلامة ابن حجر المكي العسقلاني في شرح خطبة المنهاج فذكر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الملك والامير
 والنبي المحبوب نسق قبل الرسول من بعث لتبليغ ما اوحى اليه فان كان ذلك الكتاب وما نسخ شريعة سابقة فهو النبي فالرسول اعلم منه فيه
 انه لا يخرج الى زيادة النبي بعد الرسول في الآية السابقة فان نفي الاصح ايضا لا يكون اسمعيل علي نبينا
 وعليه صلوة وسلام نبيا لان اولاد ابراهيم علي نبينا وعليه الصلوة والسلام تعينوا لتقرير دين ابراهيم وايضا مخالف الحديث الورود

هذا هو الوجه في الجواب
 لا اعتبار في الجواب
 عندنا بالجملة في هذا
 في هذا الموضوع

في عدد ما نبيا والرسل قبل الرسول بشرط في الشريعة المتجددة والبنى نعم فهو من قبيل التبليغ الاحكام سواء كان في حق الله
 السابق او في شريعة متجددة وفيه انه ينافي اطلاق الرسول على اميل لانه لم يكن صاحب شريعة متجددة ولا يصادف عددا وادو
 ويعسى على نبينا عليهم الصلوة والسلام من الرسل لان ظاهر قوله تعالى وآتينا داود وزبور ايل على انه كان صاحب شريعة متجددة
 اذا الظاهر من الاية انه آتاه بغير متباعدة لخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتينا ابراهيم ايل على ان ابراهيم مشتمل على الاحكام والهيبة
 منسوخة بعبثه حيث كان قد قبل بالشرع وقد نص عليه البنيان واليهما قوله تعالى حكاه من عيسى ايل لعم بعض الذي حرم عليكم
 اى في شريعة موسى الشريعة والملك العمل يوم السبت وهو يدل على ان شرع كان ناسخا لشرع وايضا قوله تعالى قالت اليهود ليست
 انصاري على شئ الاية يدل على ان كل فريق ونبأ علمه كما لا يخفى وقيل له رسول من بعث لتبليغ الوحي مو كتاب النبي من
 للتبليغ سواء كان معه كتاب ولا كبر شيخ على نبينا وعليه الصلوة والسلام او رده صاحب الهداية حاشية الهداية ومبشر شيخ قوم
 الدين في شرحه على الهداية وشرح اكل الدين في شرحه وقال هو الظاهر وفيه اورد العيني من انه يزم عليه ان يكون آدم ونوح وسليمان
 من الرسل لانه لم ينزل عليهم كتاب كما نزل على موسى مع انهم رسل بالاعمال وايضا بخلاف الحديث الوارد في باب اياته عدة
 الرسل على عدد الكتب قيل الرسل من اتيه الملك بالوحي النبى يقال له من سيجو اليه في المنام وقيل الرسل من نزل عليه كتاب
 او اتي عليه ملك النبى من يؤتفه الله تعالى على الاحكام او تبع رسولا آخر وصح هذا التفسير العلامة العينية رح في البنية وقيل النبى
 انسان اوحى اليه سوارا تبليغا او لا الرسول بمو بالتبليغ وان لم يكن من كتاب شيخ شيخ من نفسه وهو الا شهر نص عليه ابن
 في المنح المكية شرح القصيدة النهرية وعليه جمهور الاعلام شرح على القارى رح وخصت في انه الحج بزان يكون المرأة بنته او لا
 فقيل يجوز بل هو واقع فان يم ام عيسى وسارة وهاجر واستيت كمن نيات وقيل لا يجوز بل بشرط الهبة كونه ذكر الامن
 ما نصت عقله ودين انقصان العقل فلما ترى من ان شهادته الاثمين كشهادة رجل واحد وانقصان الدين فلما ترى من
 كركين الصلوة والصوم بالحض والنفس كما رواه ابو داود وغيره والجمهور على ان شرط الهبة كونه ذكرا وعلى ان الملك لا يكون نسا
 ولا رسولا اصطلاحا وان كان بعض الملائكة رسولا بالنسبة للوحي من الله تعالى الى الانبياء لتبليغ الاحكام الالهية وهو
 قول المتكلمين ان رسل الملائكة افضل من رسل البشر فان ملك بعض الملائكة لما كان رسولا الى الانبياء ومعلم لهم لم يزم تفصيل
 الملك على جميع الانبياء وهو محال بوجهين احدهما انه مخالف لما ثبت عند المتكلمين بانها انما مخالف لما هو الحق من ان نبيا
 رحمة للعالمين افضل من جميع الموجودات بعد الله تعالى وعليه نقران المقام الذي ورن في حيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 افضل من ارض الكعبة المشرفة ملك ان الملك اسطة بين التعلم وهم الانبياء والمعلم فلا يزم تفصيله على التعلم ومنها تفصيل
 لا يليق ايراده بهذا المختصر ان شئت فارجع الى حاشية ابى زبدة التوفيق خلاصة المتضمن على شرح العقائد الجذلى والصلوة
 اسم من التصلية معناه لغة الدعاء ثم نقلت الى الاركان المهيوة في الشرع لوجود الدعاء فيها ايضا والمراد منها الحرمات
 باطلاق لفظ السبب هو الاركان على السبب وقيل هي في اللغة تحريك الصلوة سمي الاركان بها لتحريك الصلوة فيها
 وسمى الدعاء بالمصل تشبيها لصلوة بالدعاء في التخشع وقيل سمي بالاعمار الكامل وقيل معناه بالتعظيم والمشهور ان الصلوة
 او نسبت الى الوحي في بطنه ويراد بها تسبيح والتسليم او نسبت الى المسلمين يراد بها الدعاء واذا نسبت الى الملائكة

لانه ما كان الملك افضل
 من جميع الانبياء وان
 افضل من الرسل ايضا
 وهو خلاف ما قلناه

لكن المناسب هو الاول على نقل عن الشيخ الى محي بن سينا من ان هملات العلوم كليات فان قلت كلام الشيخ يدعي على وجوب كليات
 الحكم بان مناسب قلت يجوز ان يدعي بالعلوم العلوم الحكيمه فلا يفيد كلامه الوجوب ههنا فان قلت نعم لا يفيدانه مناسب ايضا
 لان كلامه ساكت عن ذكر العلوم الاخر قلت نعم لكن ظاهر اللفظ عام ويقتضي ذلك في شئ وهو ان انحصار الكلام النظري في الوجود
 الغير الاول في المنقول المدعي ايضا ليس بصحيح اللهم الا ان يخص الكلام بما يصح كونه منقول او مدعي تقييده انما هو ان يقال ان
 الانحصار ليس من منظور المصنف وبالحكمة كلام المصنف لا يخلو ههنا عن تحمل كلف اقول لكن ان تقول ان الكلام عام وميراثه
 مطلق الشئ من حيث هو هو لا الشئ المطلق الذي هو الشئ مع عمومته الى ما شموله حتى يحتاج الى التقييدات ولا يصح الحكم على المطلق
 فمطلق الكلام بحري عليه حكم الفرد والحاصل الذي هو التركيب تمام بحري النظري او البديهي انفي القابل لكونه منقول او مدعي وههنا
 كما قال المحقق الدراني في شرح التهذيب ان مورد التقسيم للتصور والتصديق في فواتح كتب المنطق هو مطلق العلم فلا حاجة الى
 تقييده بالاصول في حدوث هذا توضيح المعنى واما يلوح الاعراب فهو ان قوله قلت شرط لا في الشرطية وجزاؤه محذوف وتقديره
 هكذا اذا قلت بكلام فاما ان تكون انت مدعي او ناطقا او ناعيا ان يكون هو منقول او مدعي وقوله ان كنت بيان لعدين
 الشقين لكن كان ليعلم ان يقول ان كنت ناطقا فيطلب منك الصحة وادعيها فالذي لا يرد الواد والواصله مقام او الفاصلة
 الا ان يكون او ههنا مستعملا في معنى الواو ويمكن ان يكون جزاؤه مجموع الجملتين اما يبين فيمكن ان يكون جزاؤه قول فيطلب منك
 والذيل وقوله ان كنت آه حال التقدير هكذا اذا قلت بكلام فيطلب منك الصحة حال كونك ناطقا والذيل حال كونك مدعي
 لكنه انما يستقيم اذا كان قوله ان كنت ناطقا كما في بعض النسخ فان كنت ناطقا هو صيغة الخاطب كذا الصيغة السابقة كما يدعي
 عليه قوله الا في يطلب منك الصحة واما جعلها صيغة كظم فذا يصح الا على نسخة ليس فيها لفظ منك النقل هو الا ان يقول الغير
 سوار كان اثباتا او نفي على وجه لا يغير معناه وان تغيرت الالفاظ مع الظاهر انه قول الغير سوار كان صراحة او كناية فان لم
 يظهر انه قول الغير مطلقا فهو متباس ان كان القول قول المعتمد فيطلب منك الصحة بصيغة المضارع المجهول الغائب اما
 احتمال انه معروف والضمير راجع الى المقابل المناقل فلا يخلو عن كلف المخرج ونصف نعم فان قلت لا حاجة الى قوله منك فان
 الوجوب على الخصم في مقابل المناقل انما هو طلب الصحة مطلقا سواء كان من المناقل او برجوعه بنفسه الى الكتب قلت لو طلبت
 النصيح من نفسك فلست بمنظر بل انت تفكر لانه ليست مدافعة الكلام من الجاهلين اقول من ههنا على انفسان ما قال
 الشارح المحمدي رحمه بقوله وذلك الطلب ان كان النقل من الكتب على ان التمثيل اما بان يرجع الطالب الى ذلك الموضع و
 يفتحص الى ان يجده لعدم الاعتماد على الناقل او بان يطلب من المناقل لمحصل الاطمينان انتهى ومعنى قوله الصحة صحة النقل للصحة لا
 لان المناقل لا يدعي صحة حتى يطلب منه ولذلك لا يمنع النقل من المنقول الاما اذا سيجي تفصيله فان قلت هذا غير صحيح
 لان صحة النقل هو كونه النقل صحيحا ولا يطلب من المناقل ولا يطلب من الناقل الا نقله وان هو الا الصحيح قلت المراد من الصحة
 النصيح مجازا والافتقار في المجاز الى النقل عن المعتمد فان دفع به ما قاله الفاضل ابو نفوس في الابحاث الباقية من ان المراسم
 النقل من يوثق به في بيان معاني اللغة لا يقدم عليه من راد في مسكته انتهى لانه لا يقول احدا في اللغة بمعنى النصيح حتى
 يرد عليه او رده بل نقول ان المراد من الصحة النصيح مجازا اقول يمكن ان يقال ان الصحة على معناه ولما كان المطلوب من طلب

المراد به مولانا
 جمال الدين الدراني
 مع هذه

مع هذه
 نسخة من جامع
 الترمذي

المراد به مولانا
 ابو نفوس في

تصح النقل حصول الصحة منها اليها الطلب بان لا يوجب النقل عبارة عن بيان صدق نسبة المنقول الى المنقول عنه مثلاً اذا قلت قلت
قال الامام الاظم النية في المونور ليست بشرط فيقول السائل من اين قلت هذا فيجب انت بان في المداية مثلاً وتختلفوا
في انه بان يجب طلب التصحيح للسائل استحسن قد يوجب الى كل فرع اوجب وفي انه بان يجب على الناقل بعد طلب التصحيح منه احضار المنقول
عنه او لا بل يكتفى بقوله انه في المداية المشهور هو الثاني والاظهر في زماننا الاول شيوع الكذب بمقتضيه ثم انفسوا الكذب وتفصيل
المقام انه لو لم يكن صدق نسبة المنقول الى المنقول عنه معلوما للسائل يجب عليه طلب تصحيح النقل من الناقل واستحسن ان كان
معلوم انه فلا يخلو اما ان يكون معلوما بالعلم الموافق للمطلب لا كان يكون المطلب علمه اليقين ويكون معلوما بالظن فله
التقدير الثاني لا بد من طلب التصحيح على سبيل الوجوب والاستحسان على التقدير الاول لا يخلو اما ان يعلم ويحضر بانه معلوم له او لا
على التقدير الثاني ايضا يطلب تصحيح النقل مع على التقدير الاول بعد طلب التصحيح مغلطة ان اختيار ان غرض المناظر لا يجوز ان
يكون شيئاً سوى انظر الصواب بان اختياره يجوز ان يكون للمناظر من المناظره سوى انظر الصواب غرض آخر كما لا يخفى
او المتيان لنفسه فحوز طلب التصحيح هذا التفصيل باجموله وقالوا انه يجب طلب التصحيح لو لم يكن معلوما للسائل ان كان معلوما فلا
والحال انه لو كان صحة النقل معلومة للسائل علماً موثقاً للمطلب مع حصول علم العلم ولا يجوز الطلب من الناقل لا عند مجزى
تعدو العلة الغائية والا يوجب استحسن ثم قال المصنف عاطفا على قوله ناقلاً او دعياً بصيغة هم الفاعل الدعوى هي قضية
تشتمل على احتمال الكل للجواز على الحكم المطلوب ثباته بالدليل ان كان نظراً او اظهارة ان كان يدعي اخضاً او بيان ان كان
اولياً وتسمى من حيث انها مورد السؤال سلكه ومن حيث انها موقع البحث بحثاً ومن حيث انها قد يكون كلية قانوناً
وقا عدة ومن حيث اشتغالها على الحكم قضية ومن حيث احتمالها الصدق والكذب خبراً ومن حيث افادتها الحكم اخباراً
ومن حيث انها قد يكون جزئاً للدليل متطرفة فالسمة واحد الاسماء مختلفة باختلاف الاعتبارات وقد تزلزلت اما قدم
به خلفت عبارات الكلام في تعريف المدعي فحرفه كل كاشار ولا باس بان شرح المقام بما مع ان شريف المحققين عرفه من
نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل وبالبنية وفيه لا ان قوله بالبنية متعلق بالاثبات مع انه لا اثبات فيه بل يكون بالانها
الا ان يراد من الاثبات تمكين الحكم في ذمه من المخاطب فصيح حلقه به واما ان لا يصدق على من يلتزم صحة حكمه بدعي
اولى مع انه ايضا مدعي وجيب عنه بان المتبادر من المدعي من غير الحاجة الى الدليل والبنية وهذا القدر كاف في تخصيص
التفسير ايضا او تعريف المدعي الذي يكون عوار مناط الموافقة ومربطاً للمناقشة ومحل الانقار المناظرة ورد النقل
الجو فوري الجواب الاول بانه كذلك المتبادر من النقل لا يتناقض الى التصحيح فعليه ان يفسر الجواب الثاني بان مقدمات الدليل
قد يكون مبهمة وقد تكون خفية وقد يكون واضحة وكذلك النقل قد يكون معلوم الصحة وقد لا يكون كذلك مع انه عرفنا على ان
عليه نفس وبل هو ان مثل ذلك التخصيص لا يقدم عليه بل اني مسكته اقول ان ذكره الجيبان كانه بعد الوقوع ويخرج ان مثل ذلك لا يراو لا يقدم عليه
من اولى مسكته والشارح المبرزي عرفني الجواب الخفية بان نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل وبالبنية فيه امر ان يعرف ذوى العقول مع ان الحكم
يكون من ذوى العقول ان يقال ان المدعي في زماننا يكون مبدعاً للفناء فكل خيروي العقول يقول نعم ذوى العقول ايضا على قبل غلا
ايراد والشارح المبرزي عرفني من نصب نفسه لبيان الحكم بالدليل والبنية ويراد عليه الاير او الثاني الوارد على الاول والشارح المبرزي

مع العلم بان
هذا الجواب
هو الجواب
الاول
المراد به معلوما
بما لا يخفى
لا بد من
المراد به معلوما
بما لا يخفى
المراد به معلوما
بما لا يخفى
المراد به معلوما
بما لا يخفى
المراد به معلوما
بما لا يخفى

عرفه من يريد اثبات الحكم بالدليل فيرو عليه ان لا يصدق على المريد ان الحكم بالتبني في نظر الى قول المصنف او يدعي فانه
 حيث اقتصر عليه وتطلع على ان المراد من قوله الدليل اعم منه ومن التبني والا يكون عبارة قاصرة فاقطعوا فافهموا وعرفوا
 المحقق الاسفل الى مرجع من يفيد مطابقة النسبة للواقع ويرو عليه ان لا يصدق على كل منكم بالحجة التجزئة التفرع صدقها
 اولادها كما ترى وعرفنا ان حاج الحلو الى من التفرع صحة حكم نظر بان كان او يدعي لولا كان وغيره وهذا التعريف حسننا سنها
 عن الايراد ان المذكورة آتفا فالدليل ان قيل ان كلام المصنف من قبيل الخطف على معمولي ملين مختلفين لان قوله فاما
 خبر كنت منصوب عطفت عليه قوله يدعي وقوله الصحة معمول عطفت عليه دليل المجرور ليس بمقدم وهو لا يجوز قلت الكلام
 على تقدير يطلب فهو مطلق على قوله يطلب على قوله الصحة حتى يلزم بالزم وتوحيده او قال الفاء على الدليل فانه لو كان موطوفا على
 الصحة لا يحتاج الى عادة الفاء ولعل لا يخفى على المتدبر الدليل عند الحكماء قد يطلق مراد فالجدة اعم من ان يكون قياسا او مقارنا
 او تمثيلا فلو لمعلوم التصديقي الكاسب الموصول الى المجرور التصديقي النظري وقد يطلق على المركب من قضيتين المتداوي الى مجهول
 نظري فهو مراد من القياس فخرج من التعريف المخرج من لا متفاد الكسب فيه فان قيل يخرج منه الدليل الفاسد لانه لا يتاوى به
 الى مجهول نظري قلت لا يلزم من كون شيء غرضنا الشيء ان يحصل عقيب فان قلت لا يصدق التعريف على الدليل المركب
 من القضايا قلت المراد من القضيتين ما فوق الواحد ولو سلمنا ان المراد بالتبني لا غير فنقول الدليل في الحقيقة لا يرب
 الاسن اثنتين الدليل المركب من القضايا في الواقع اوله ومن شتم القياس كالمركب البسيط فهو من الظاهرية وخرج من
 قوله مجهول نظري التبني لانه المركب لانه الخفاء في البيدي الغير الاولى فان قلت تعريفه لا يصدق على الدليل الذي
 يورده على المدعى بعد كونه معلوما بدليل سابق مع ان الكتب الفقهية والمدرسية منزهة بذلك قلت انما يورده الدليل
 بعد الدليل اذا اريد اثباته بوجه آخر وهذا الوجه هو مجهول فلا يرب صدق التعريف عليه وليس المراد من المجهول هو المجهول
 من كل وجه ولما زيد قوله المتداوي الى مجهول قيل لا يجوز استدلال على البيدي الخفي لان الدليل ما يورده المتداوي الى مجهول نظر
 وهذا منتصف ههنا قيل يجوز قياسا على الاستدلال الثاني على النظري المعلوم بالدليل وقد يفسر الدليل بمنزوم اليقين يسمى
 بمنزوم الظن اشارة بمنزوم اليقين لا يكون الا معلوما يقينيا لا حتى حصول العلم من الظن ومنزوم الظن يجوز ان يكون
 يقينيا او لا امتناع في حصول الظن من اليقين الا ترى انك اذا شاهدت السحاب طلعت بتزول المطر على هذا التفسير الدليل
 انما هو البرهان وقد عرفنا الفاضل السمرقندي بما يلزم من العلم بالعلم شي آخر هو المدلول والاباس علينا بان نبين معنى هذا
 الكلام ثم نوروا الاسوة عليه مع جواباتها لينكشف عنها ما رام فاعلم ان العلم قد يطلق على المقسم للتصور والتصديق
 على الاختلاف في تفسيره وقد يطلق على التصديق مطلقا وقد يطلق على التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن اعتقاد
 ونوع النسبة والاقوعها المطابق للواقع الجازم للجانب المخالف بحيث لا يزول تشكيك المشكك ون التصديق الظني
 ورون التقليد ورون المبل المركب فالمراد في التعريف المذكور ان يكون في كلا الموضعين العلم الشامل للتصور والتصديق
 وقبالة يصدق التعريف على المعرفة بالنسبة الى المعرفة الذي هو من قبيل التصورات ولا يسمى ليلا او ان يكون في
 الموضعين التصديق المطلق وفيه يصدق على بمنزوم الظن مع انه اشارة او ان يكون بالاول العلم الاعم وبالثاني التصديق

مراد هو انما انما
 الاسفل الى مرجع
 بن زبير بن عتيق

المراد هو انما انما
 علم يقيني السمرقندي

او نقائل ان يقول لما كانت الاشكال الباقية ترجع الى الشكل الاول فاجابة اليها مع مكان لاكتفائه اجاب عنه بدين من الميزان
في الشفاء بان الطبع في بعض المقدمات ان احد طرفيه متعين للموضوعية والعمولية حتى لو عكس مكان غير طبعه فلذلك يحتاج
ايها الايراد السابع انه يصدق على المعرفات بالنسبة الى العرفات والجواب عنه يستفاد من اربعة التصديقات الايراد الثامن لا يصح
على الدليل القاسد صورة ومادة او صورة فقط لا متفقا الاستدلال مع انه دليل عندهم وان صدق على القاسد مادة واجابة
عنه المحشة الارضية ان المراد بالضرورة اعم من ان يكون بحسب نفس الامر وبحسب العلم وهما وان لم يكن المراد بالضرورة
لكنه موجود بغير علم مستدل الايراد التاسع انه يصدق على القضية الواحدة المستند تصديقها تصديق عكسها المستوى والعكس
المتيقض والجواب عنه الجواب عن الاول ان الضمير او بما المعنوية القضايا بمعنى ما فوق الواحد الايراد العاشر انه يصدق على
القضايا المتفرقة المستندة عند الترتيب الجواب عنه الجواب عن الايراد الثاني يتم عرف المعرف المذكور الامارة بما يلزم من
العلم بالنظر بوجود شيء آخر اقول المراد من العلم هنا اعم من العلم اليقيني بل انما يلزم من العلم بشيء النظر بوجود شيء آخر
وان كان الظاهر بقدرته السابق ان المراد اليقيني ويرد على هذا التعريف انه لا يصدق على ما اذا حصل من العلم بشيء من
بعد شيء آخر وجيب بان المراد بالوجود اعم من ان يكون ذهنا او خارجا وحيث لا يتيقض التعريف بما ذكرتم ثم الدليل المراد من نقل
على قسمين الاول العقلي الصريح كقولك العالم متغير وكل متغير حادث الثاني المركب من العقل والنقل كقولك الشافية في سائر
اشترط النية في الوضوء انه عمل انما الاعمال بالنيات فالمقدمة الاولى عقلية والثانية نقلية راما الدليل الصريح فحال الان نقلي
الصريح بحيث لا يكون مقدمة من مقدمات البعيدة والقرينة عقلية لا يقبل العلم الا بعد العلم بصدق الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم
لا يستفاد من العقل بل من النقل على تقدير القول بالنقل الصريح فيلزم الدور ولما استلزمه من العقل لم يبق الدليل نقلياً
ومن ثلث التفسير او بالنقل الصريح ما يكون مقدمات القرينة عقلية كقوله تارك المأمر غاص لقوله تعالى انصبت امرى كل
عاصي تخيب العقاب لقوله تعالى ومن بعض اسمه ورسوله فان كانا جزمنا الدليل العقلي على نحوين الاول ما فيه استبدال من اخذ
على العلول كقولك هذا متعفن الاخطا وكما متعفن الاخطا فهو محموم فهذا محموم ويسمى الدليل العلمي لانه يستدلال من علم الشيء
اي علمه والثاني الدليل الثاني وهو ما فيه استبدال من العلول الى العلم وانما يسمى به لانه اداة آية الشيء اي تحققة في الواقع ومثاله
على ما هو المشهور في محموم وكل محموم متعفن الاخطا فهذا متعفن الاخطا اقول كبراه كاذبة فان تعفن الاخطا يوجب الحمى واما
الحمى فقد يكون بسبب آخر كالحمى اليومية تكون بسبب التلذذ بدون العفونة صرح بالشارح النفس للموجب الا ان يقال ان المراد
بالمحموم المحموم بالحمى الغيبة ثم استدلال ان اورد الدليل العلمي في عرف النظر معلداً وان اورد الدليل الثاني يسمى استدلالاً
والمراد من الدليل في قول المصنف اعم من الدليل العقلي العلمي والثاني والمركب من العقل والنقل ومن التبيين فان قلت يلزم جمع
بين الحقيقة والمجاز لان الدليل مجاز في التبيين فلما يريد من الدليل اعم من الدليل الحقيقي والعلمي يلزم الجمع التبيين وهو لا يجوز قلت
عموم المجاز وانما علمنا الدليل بحيث يشتمل التبيين لان قوله او مدعي اعم من ان يكون مدعياً للنظري او العمدي في النسخي فاصبح الى
تسمية الدليل اذ كما يطلب الدليل اذا كان المدعي نظرياً كذلك يطلب التبيين اذا كان المدعي برهانياً خفياً وكما يريد بلاسولة
على الدليل كذلك على التبيين ولما بلغنا في شرح الى هذا المقام لا بد علينا من ان نبين طريق البحث ونهذب المرام

قال شيخنا
ابن تيمية
المراد بالضرورة
الاستدلال بالضرورة

قال شيخنا
ابن تيمية
المراد بالضرورة
الاستدلال بالضرورة

أو تكلمت بالكلام المخبري فلا يخلو من أن يكون نائلاً أو غير نائلاً كمن قال قلت مثلاً قال بوضيعة البنت ليست بشر
في الوضوء فيسأل السائل عن عتقك عن حائض المنيوات فيقول الغيبة وما الغرض من ما الوضوء وهو بغير الوضوء أو أنها تقول أنت
محبباً له الغيبة إذا لم يمتثال أمر الرب شاكراً تعالى والغرض الفعل الذي وجب على العباد عمله وذكر استحق النار وجاوده كائن
والوضوء بغير الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة من الوجه واليدين والرأس فيقول السائل طالب التوضيح من أي كتاب
تقول هذا فتقول أنت من الهداية فيقول السائل هذه عندي فتخبره أنت فيتم الكلام وأن كنت مدعياً قلت أنت
مثلاً حرام فيقول السائل الغيبة والحرام فتقول أنت الغيبة أن تذكر أخاك بذكره كما سمعته مني غيبة على وجه السبب والغضب
والحرام الفصل الذي يكون عليه استحقاق النار فيقول بائع يمل يقول أنت تقول لقوله تعالى ولا تقرب ما بين يديك من الغيبة
على عواك تكون مقبلاً بالمثل أن استدللت بالدليل القوي لا بما استدلت ثم بردي عليك المنع والنقض في الجارية
سبباً تفصيل كل واحد منهما ولا يطلب السائل تصحيح النقل ولا الدليل بالمبين المدعى أو مناقض معاني المفردات وغيره من
الضروريات ولا تفقد تصحيح الغيبة في البحث بأن يعلم السائل من كلام المنكلم ما لا يكون مراداً له ويورد عليه حسب منه قدام علم
من السابق أن المناقش يطالب بالتصحيح لكن إن توهم جواز جميع المطالبات من المنوع والنقض من المعارضات عليه مع أنه
ليس كذلك فنفى المصنف بقوله ولا يمنع النقل المدعى إلا مجازاً الاستثناء متصل ومنقطع فلهذه العبارة معان
الأول لا يرد المنع على النقل المدعى إلا بالبنية الحقيقية ولا بالبنية المجازي إلا مجازاً بجهل الاستثناء ومنصلاً الثاني لا يرد عليها
المنع بالبنية الحقيقية لكن بالبنية المجازي الثالث لا يستعمل لفظ المنع فيها إلا بالبنية الحقيقية ولا بالبنية المجازي إلا بالبنية
المجازي الرابع لا يستعمل لفظه فيها حقيقة لكن مجازاً والله إذا من النقل ما معناه المصدرى كما هو الظاهر لفظاً وأما
المفعول كما هو الثاني نقلاً عن قولنا في أربعة جمعها في عبارة واحدة اختصاص الأول بالمنع النقل بالبنية الحقيقية
الثانية لا يمنع المدعى بالبنية الحقيقية الثالثة يمنع النقل بالبنية المجازي الرابعة يمنع الدعوى بالبنية المجازي واستدل على
الأولين بقوله إذا منع طلب الدليل على مقدمته وترك دليل الآخرين وتوضيح المرام أنه إذا نقل أحدياً مثلاً قال قال النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم الدنيا دار من لا دار له فهذا كشيء أو ثلاثة الأول المنقول عنه وهو في المثال ضرورة سبب
صلى الله عليه وعلى آله وسلم الثاني النقل الثالث المنقول فورد المنع على المنقول عنه مما لا يذهب إليه من أحد من باب
القول أقول فما جوزه الفاضل أخيراً من روى المنع عليه زعمه عن قوله وأما وروده على النقل فإن قال سئل
المانع لا سلم أنك تنقل كذا فحينئذ لا مقدمة جهنا لعدم الدليل فما معنى المنع الحقيقية ومع عزل النظر عنه لا يقيم معناه الظاهر
أيضاً لأن المناقش يحكي قول الغير من حيث أنه قوله وهذا هو النقل فكيف تفيقه السائل بمنع النقل من أن قال لا سلم أن المنقول
عنه كذا فحينئذ لا يقيم معناه الحقيقية لعدم المقدمة الآن يقال معناه طلب تصحيح النقل وهذا معنى مجازي للمنوع وأما ورود
على المنقول فحينئذ لا يخلو أن يكون المنقول من حيث أنه قول الغير منقولاً ويكون المنقول جزءاً لدليل من
الدلائل على التقدير الثاني يرد عليه المنع حقيقة أو هو مقدمة الدليل على التقدير الأول لا يخلو أن يكون مجزاً عن ذكر
الدليل أو يكون معه على التقدير الأول لا يكون روى المنع عليه بالبنية الحقيقية أو لا مقدمة جهنا بل يكون كناية عن طلب

الحج المدعى بالبنية
المنع الحقيقية

أقول المدعى بالبنية
محمد بن الحسن بن أبي بكر
هو في ما بينت المنقولة
بالبنية الحقيقية
المنقولة بالبنية
المنقولة بالبنية
المنقولة بالبنية

تصريح النقل وعلى التقدير الثاني لا يحمل المانع يكون الدليل المذكور وليا من جانب المنقول عند نقله النقل على سبيل الحكاية
او يكون من جانب الناقل على التقدير الاول وورود المانع عليه كناية عن طلب التصحيح ايضا وعلى التقدير الثاني يجوز
المنع عليه وخبره لانه صار خاصا بالنسبة المعلن بالاستدلال فيؤخذ بما يؤخذ المستدل نظرا من هذا البيان الواضح ان
المنع لا يرد على النقل والمنقول الاما اذا ثبتت الدعوى الاولى والثالثة واذا ادعى هناك شيئا هناك امران الاول
والدعوى فورد المنع الحقيقي على الادعاء بان يقول السائل انك تدعى ليس يمكن مما يمكن يمكن ان يكون كناية عن
طلب الدليل على الدعوى بمعنى انك تدعى دعوى معتد بها وهذا معنى مجازي له واما وروده على الدعوى فليس بالمعنى
الحقيقي بل هو ايضا كناية عن طلب الدليل او لم يكن مدلا عن طلب الدليل الاخر اذا كان مدلا فحكم من هذا البيان باللاح
انه لا يمنع الدعوى الاما اذا كان ذلك ارضا ومن كنهنا ظهر امران الاول ان الحكم بعدم ورود المنع الحقيقي على النقل والدعوى
باعتبار حقيقة كونه منقول لا ودعوى والا فبذلك يجعل الدعوى المنقول جزء من الدليل فيمنع لا محالة الثاني ان المعنى الحقيقي
للمنع ما ذكره والمعنى المجازي له هو الطلب اعم من ان يكون طلب التصحيح او طلب الدليل والتبينة ولما ذكر المصنف المعنى
الحقيقي ولم يذكر المجازي مع انه يحتاج اليه في الشرح التبريزي رح بان عبارة المصنف قاصرة عن المعنى المجازي
ولم يعلم انه ما هو فيقال المحشى الاربعون في الظاهر انه يريد الورد وادله اذ لا حاجة في كلام المصنف الى تعيين المعنى المجازي
من العجائب ثم لو احييت بان تركه لتصوره لكان له معنى وفيه ما فيه ففكر فان قلت لا نسلم ان المعنى المذكور يمنع من
حقيقة له قلت يتبادر من هذا المعنى عند الاطلاق والتبادر من علامات الحقيقة نفس عليه امة الاصول وحكم اول ان المنع له
سنيان الاول المرافضة في الدليل اعم من ان يكون نقضا اجماليا او مناقضة او معارضة وهذا المعنى ترى انظارا لطيفون
على الاسوية الثانية مطلقا والمنع والثاني المتقابل للنقض اجمالي والخاصية وهو طلب الدليل على مقدمته معينة من الدليل
المسوق اذ لو كانت في نفسك كنت تفكر الا سطر كما بهتك عليه اقول فبطل ما قال المحشى الاربعون فيقول ان يردنا
الطلب الطلب مطلقا سواء كان من نفسه او من المستدل انتهى ولا بد من ان تكون المقدمة معينة اذ لو كانت غير معينة
فلا يرد عليها نقض اجمالي بالتفصيل كما سيأتي تفصيله اقول فما عرفت به الفضل السمرقندي من قول المناقضة هي منع
مقدمته الدليل باطلاق المقدمة من معينة واليهت بهم غير ظاهر ولك ان تقول ان ضافة المقدمة الى الدليل محدبة فبطل
المعينة ومثله يقال في قول المصنف رح اقول فبطل ما قال المحشى الاربعون فيقول رح والمراد من المقدمة اما المقدمة المعينة كما هو
الظاهر المشهور في ما فهم واما اعم من ان تكون معينة او غير معينة بناء على ان المطالبة على مقدمته غير معينة من الدليل ما فقه لا في
من اعتبارها انتهى وذلك لاننا سلمنا انه نافع لكنه ليس بمنع اصطلاحا ولا مناقضة في الاصطلاح والمقدمة تطلق على المعاني
المتنوعة بحسب اختلاف الباعث فقد تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في العلم في اوائل الكتب وقد تطلق على ما هو جزئي القيد
في الباعث القياسية وقد تطلق على جزئية الحق في مباحث الحق والقرادها في تعريف المنع ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم
من ان يكون جزئيا كانه جزئيا او شرا كانه شرا كانه كبرى في الشكل الاول اذا قالوا ويرد عليه انه ما ذا يريد
انه ان يريد به التفتيش في شروطه وان يريد اعم منها يلزم ان يصدق التعريف على علم الدليل الغاية والفاعلية لشيء

المعنى المجازي
فقد افطن القارئ
المراد من المقدمة
الخاصة
بما هو جزئي القيد
في الباعث القياسية
وقد تطلق على ما
هو جزئي القيد في
الباعث القياسية
وقد تطلق على ما
هو جزئي القيد في
الباعث القياسية
وقد تطلق على ما
هو جزئي القيد في
الباعث القياسية

ان قيل المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف على العلة بواسطة الدليل فعلى هذا يخرج جنس الدليل من التوقف عليه
 نفس الدليل فاصل البراهين الا ان يراو لفظا سوى العلة **اقول** وتفسير المقدمة بهذا القضية التي جعلت جزء
 الدليل كما وقع من الشارح المسمى غير مناسب فانه يخرج ح المنع على شرط الدليل فان قلت المقدمة مشتركة
 بين المعاني فلا يحسن انما لها في تعريف المنع كما قلت لا بأس بتعالمه عند وضوح المراد كما مر وهم يعرفون المقدمة
 عقيب تعريف المنع بما ذكره في علم المراد كما لا يخفى بغيرها شئ وبه ان المقدمة مضافة الى الضمير لراجع الى الدليل المضاف
 اليه لطلب فكون المعنى المنع طلب الدليل على مقدرة معينة من ذلك الدليل المطلوب لطلب وهذا باطل بوجه الاول انه
 يلزم منه عدم وجود المنع في صفة يكون مقدمات دليل المقدمة المنوعة بهيتها ولية الثاني انه يلزم منه ان يكون الدليل
 اشتمل على المقدمتين وليلا على المقدمة العينية منها فيلزم كون الشئ وليلا لنفسه المضافة الى الدليل الثالث لزوم
 طلب الدليل على فمضى لم يتحقق وحده بوجه الاول ان ضمير مقدمته راجع الى الدليل المذكور في قوله والدليل الثاني ان الضمير
 راجع الى المدعى المذكور في قوله ولا يمنع النقل المدعى الامحازا والاضافة لادنى ملازمة الثالث ان المضاف اليه قبل
 الضمير ولجدة المضاف محذوف والضمير الى المدعى والتقدير او المنع طلب الدليل على مقدرة وليله الرابع ان الضمير راجع الى
 الدليل والجنس مضاف محذوف على قوله الدليل والتقدير او المنع طلب جنس الدليل على مقدمته
 الخامس ان اللام الداخلية على الدليل للجنس الضمير راجع الى معنى حصل منه السادس ان الضمير راجع الى الدليل بطريق صفة
 الاستخدام كما قيل في قول المحقق التفتازاني وموضوعه العلوم التقديرية من حيث انه يؤصل الى مجهول تصورى سمي
 محذوف الخ وثانيا ان النقل المدعى كما استلزام لا يمتنع كذلك لا يمتنع ان النقل يراو على الدليل كما هو المشهور وعلى
 المقدمة البهية على التحقيق فماتت النقص على النقل المدعى الامحازا وكذلك لا يعارض النقل لان المعارضة على المقدمة
 البهية من الدليل على التحقيق وعلى المدعى في المشهور وكما بما مفقود ان في النقل نعم المدعى يعارض اذا كان مع الدليل
 كما هو المشهور واذا اذ كان محذوف عنه فلا يعارض مطلقا وثالثا ان الشارح المسمى يوجب في هذا المقام ايراد بقوله ان المنع
 له جنبيان احدهما اعم من المناقض والمعارضة والثاني اخص يقال له النقص التفتيزي والمناقضة والاشارة
 شئ من هذه الثلاثة على النقل المدعى فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى يكون كل ما يقتضيه الدليل الذي كره لا يقتضيه
 او هو مقتضى المناقضة وان حمل على المعنى الثاني فالتخصيص صحيح **اقول** في هذا المقام تحقيق ويوان المراد من قول المصنف المدعى في قوله
 النقل المدعى الامحازا ان المدعى له دليل والمدعى المحذور عنه والاعلم ان الشارح لما كان يريد به الله المقارن مع دليل فان حمل الكلام على تحقيق يراو
 المنع اعم الشامل للمناقضة والنقص والمعارضة في الدعوى الدليل كليهما من المقدمة في الدليل اعم من المعينة وغيره لا يكون المعنى لايروا المناقضة
 ولا النقص ولا المعارضة على النقل المدعى مع الدليل الامحازا اذا المنع اى المعارضة في الدليل اعم من ان تكون منقضة او
 نقضا او معارضة طلب الدليل على مقدمته فجنس الدليل اعم من ان تكون معينة كما في المناقضة او بهية كما في غيرهما فان
 قلت كيف يصح قوله اذا المنع طلب الدليل مع ان النقص والمعارضة ليسا بطلب الدليل قلت الطلب على المقدمة البهية
 فيها ايضا موجود فان قلت لو كان هكذا لم يصح جواز النقص والمعارضة باثبات المقدمة كما في المناقضة قلت هب لكها

الشرع في المنع

من المنع عند جرح الدليل

المراد من قوله

انما هو المنع

لما كانا يريدان على المقدرة الغير المعينة لم يكن الجواب باثبات المقدرة المعينة قاطل فيه فانه دفين وان حمل الكلام على المشهور
لا يمكن ان يراد من المنع المعنى الاعم الشامل للاسئلة الثلاثة لان المدعى يعارض في المشهور وكيف يصح لغيره ان يرد
من المناقضة وتطبيق الدليل بتعيين المقدرة بالمعينة ويكون المعنى لا يرد المناقضة على انقل المدعى الاما اذا المناقضة طلب الدليل
على مقدرة معينة من الدليل يرد ان تخصيص المناقضة بالذكر بالنسبة الى النقض ليس بجديد وينع بان ورد النقض على الشغل
والمدعى طيل بجواب المناقضة فانها تور عليها كثيرا فذلك تعرف بحكمه وانه لو اراد المدعى الدعوى المجردة عن الدليل يراد بالمنع
المنع الاعم وتطبيق الدليل عليه بجميع المقدرة مشهور على الكلام على المشهور او على التحقيق لان الدعوى المجردة لا تعارض في المشهور
البناء وان اراد من المدعى الاعم الشامل فان لو خط العموم واخذ الشيء المطلق يكون كالمشق الاول وان لو خط من حيث يرد
يعني مطلق الشيء يصح معنى كل من الشقين فاحفظ هذا لتفصيل فانه تفصيل طيل لم يستفد احد به من ارباب التحصيل ومشرح وادرس
في هذا المقام نزول الاقدام لا ذكره خوفا للتطويل لما فرغ المصنف رح من بيان احوال قبل الاستدلال شرع في احوال بعده
فقال فاذا اشتغلت به منع اي فاذا اوردت الدليل على عواك منع الدليل بالثبوت خبرايتة وتقدره على اقاله المشي باليد
اذا عرفت جميع ذلك من انك لو كنت ناقلا يطلب منك الصحة ولو كنت مدعيا يطلب منك الدليل لا يمنع انقل
والمدعى الاما اذا عرفت انك اذا اشتغلت الخ اقول في التطويل بلا طائل احسن ان يقدر كذا اذا علمت ان الدليل يطلب
منك لو كنت مدعيا فاعلم انك اذا اشتغلت به منع وانما قال المصنف اذا ولم يقل حتى لانه قد يورد الدليل بحيث يكون نقطة
كلها بديهية وانما كذا كذا فلا يرد عليه اراد من اليرادات الثلاثة فلا يصح كذا كذا في المفيدة للمكايمة كذا فاذا اشتغلت
في منية اوابه وقال الشايع اكلوا ان المصنف انما اختار اشتغلت على اتمت اشعار بان المنع لا يتوقف على سماع الدليل
تجاء اقول في غير مناسب لقوله او نوقض او عارض لان المنقضى المعارضة لا تكون الا بعد تمام الدليل اتفاقا كما
سنبينه ان شاء الله تعالى على ان اشتغال الدليل يكون من بدو لفظ الدليل مع ان المنع لا يرد الا بعد تمام مقدرة من
مقدرات الدليل اتفاقا ومع قطع النظر عن ذلك نقول الاصح ان المنع ايضا ينبغي ان يكون بعد تمام المستند الدليل
كما نقض المعارضة فاختار الاشعار الى غير المختار في كلام البحر الذخائر ليس يختار عن ارباب الاختيار ومنتقح المراسم ان المدعى
اذا استدلل مدعى عدا بعد طلب محرم منه ان كان نظريا او اورد المعينة ان كان بديهيا خفيا فان كان الدليل ادا بديهية بحيث
يكون مقدرة كذا بديهية يستلزم للطلوب ايضا يكون كذلك لا يرد عليه اراد ومع ذلك لو اورد عليه مورد يسمى مجا ولا كورا
والان يكون محلا لا يرد وهو منع ونقض عارضة لان السائل لما ان ينهم خلا في المقدرة المعينة او لا الاول هو المنع وعلى الثاني
اما ان يكون يراد على المدعى او على الدليل الاول هو المعارضة والثاني هو النقض فواجب الحصر على المشهور واما على ما هو متفق
فيقال لا يراد اما ان يكون على المقدرة المعينة او المبهة الاول هو المنع والثاني اما ان يكون مع اشتداد كذا وتختلف في الحال
او لا الاول هو النقض والثاني هو المعارضة وبذلك علم كل واحد منها وظهر ان المنع اراد على المقدرة المعينة والنقض اراد
على الدليل في المشهور وعلى المقدرة المبهة عند التحقيق والمعارضة اراد على المدعى في المشهور وعلى المقدرة المبهة من مقتضات
الدليل في التحقيق واكتشف ان استناد المنع في قول المصنف منع الى الدليل غير محمول على الظاهر بل هو استناد مجازي في المعارضة

المراد بالواضح
المدعى في يرد
المراد بالمدعى
المراد بالمدعى
المراد بالمدعى
المراد بالمدعى

فيه المرض الى ان الحسن ان يمنع الدليل بعد تعلقه لكن ان تقول ان الدليل على مقدّمته من مقدمات الدليل بمتعلقة طلب
الدليل على الدليل فهذا الاعتبار سنداً ليقول يمكن ان يرجع ضمير منع الى المقدّمه والذكي باعتبار معناه او كذلك فمخير
نوفض معروض يكون الكلام مبنياً على التحقيق كما لا يخفى ولما كان المنع متبناً لثبات المصنف اليها بقوله يجوز او مع سنده
تقديمه منع منها مجرداً او منعاً مقارناً مع السند او منع مجرداً كان المنع او مع السند فالقسم الاول هو المنع العارض على سنده
والثاني المنع مع السند وانما قدم القسم العارض وهو المنع المجرد على القسم الوجودي وهو المنع مع السند بوجه اول ذكره كونه
وقوع المنع المجرد الثاني كون عدم اطلاق المحاورث الثالث كون عدم مقدّمه وجوداً على الوجود الرابع كون المنع المجرد
عن سند كالمفرد بالنسبة الى المركب المفردة تقديم على المركب الخامس ان في المنع المقارن مع السند تفصيلاً او رده بقوله
ولا يدفع السند اه فلو قدم الثاني يلزم اما الفصل بين القسمين بذكر التفصيل مقارناً مع القسم الثاني او بين القسمين بذكر
بعد السند فتبين عند النظر هو ما ذكره المانع لتقوية منعه سواء كان مقولاً في نفسه او لا يسمى سنداً ايضاً وعرفه القائل
السمعي بانه يكون المنع مبنياً عليه بوجهين لا يصدق على السند الاخص لانه ليس بمعنى المنع الاخرى بانه جازاً متفاره
مع بقا المنع وعرفه شريف المحققين رح بما ذكره لتقوية المنع وبرهنا على ان المنع لفظ مشترك فلا يحسن استعماله في التعريف
ويصدق بان المنع وان كان مشتركاً لكنه معروف في المعنى لاخص فلا بأس باستعماله لوضوح المراد وبهذا يندفع ما اوردناه
يصدر على ليل العارض من الشاهد للنقض الاجمالي وعرفه الشارح البصري بما ذكره لتقوية المنع بوجه المانع وذكر ما زاد
قوله بوجه المانع لانه ان اللازم الداخلة على التقوية للعاقبة لا لغرض والا فلهما يحجب اليه والفاظ السند لانه لا يجوز
لا واما ان ذلك كما يقال لا نسلم ان ذلك لا يجوز ان يكون كذلك انما كيف ولا نسلم ان ذلك لا واما ان ذلك لا واما ان ذلك لا
انحصار الفاظ السند في اللفظ الثالث مع انه ليس كذلك بل كل يوردي موداً باه فموجود وفيها نص عليه الفاضل الجوهري وقد ذكر
لتقوية سند المنع في كل دليل كما يقال لا نسلم ان ذلك لا يجوز ان يكون كذلك لان الامر كذلك ثم السند على من صحيح واما الاول
فهو سند المنع ومفهومه المقدمه المنعونه فيكون اخص من نقيض المقدمه المنعونه او مساوياً له اعميه متبناً ما هو بين كنهه يكون اعم منه او
مبايناً له مثال السند مساوئ نقيض المقدمه المنعونه ما اذا قال المعلن في هسته لانه هذا الانسان فمنع لنا نض قال لا نسلم ان الانسان
لم لا يجوز ان يكون لا ناطقاً فعدم كونه ناطقاً سند مساو لعدم كونه انساناً الذي هو نقيض المقدمه المنعونه اي هذا الانسان مثال السند
من نقيض المقدمه المنعونه ما اذا قال الناطق في المثال المذكور لا نسلم ان هذا الانسان لم لا يجوز ان يكون فمساو لعدم كونه انساناً
خاص من عدم كونه انساناً مثال السند النقيض ما اذا قال السائل في المثال المذكور لا نسلم ان هذا الانسان لم لا يجوز ان يكون لانساناً مثال
السند المبين لنقيض المقدمه المنعونه ما يقال ان كانت المقدمه هذا ليس بالانسان مثال لا نسلم ان ليس بالانسان لم لا يجوز
يكون فمساو لسند الاعم على منقسمين احدهما الاعم عموماً ومطلقاً والثاني الاعم عموماً من وجه مثال الاول ما يقال في المثال المذكور لا نسلم
لا نسلم ان الانسان لم لا يجوز ان يكون غير ضاحك فان كونه غير ضاحك اعم من عدم كونه انساناً مطلقاً ومثال الثاني ما يقال
فيه لا نسلم ان الانسان لم لا يجوز ان يكون بيض فانه كونه بيض اعم من عدم كونه انساناً من وجه ولما فرغ المصنف من بيان
اقسام المنع اراد ان يشير في بيان دفعه ولا بد قبل الخوض في المطلوب من التمهيد فاسمع انه اذا ورد المورد والنقض

على ما في المتن

منه

على ما في المتن

منه

المراد به مولانا

عبد الباقى جوهري

صاحب الادب

الباقية والباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

الباقية

المنفصلة على دليل العقل يحتاج الى جواب ودفعه ولم طرق بعضها مقيده وبعضها الاول اثبات المقدمة المنوعة يعني اذا
 المناقض طلب الدليل عليها فالمستدل بحجبه بايراد الدليل عليها ليندفع منه وبعد اثبات المقدمة المنوعة بل بحجبه
 بيان الخلل في سند المنع او لا يجب بل يحسن فذهب طائفة الى الوجوب يستند بهم في ذلك لما اوردوا العقل الدليل فلم
 يدفع السند لبقى معارضه مع دليله فاما ينفع الاثبات الابدال الدفع ومنع البعض وهو الى الاحسان لان غرض المانع انما
 هو طلب الدليل على المقدمة وهو يتم بالاثبات ولا انقياد الى دفع السند وانما كونه معارضا فام عارضى تمجى اذ ليس مقصود
 المناقض بسند المعارض بالآخرة بل انما اوردوه لمحض تقوية منوه فاما اثبت العقل المقدمة لا يضربها بالسند نعم لو حصل
 معارضا بان يقيم المانع بعد اثبات العقل المقدمة يدفع بما يدفع بالمعارضة وهو خارج عما نحن فيه الثاني لا يرد على السند
 بمنوه بان يطلب الدليل على السند ان كان نظريا والتبني ان كان بداليا خفيا وهذا غير صحيح لان المنع طلب الدليل
 على المقدمة ولا مقدمته في السند ولو صح فلا يفيد اذ لا يحصل بمنوه الا دفع السند والمطلوب ان يثبت المطلوب بدفع
 لا يدفع المنع حتى يثبت المطلوب قول ولعل هذا مراد من يكلم بعدم افادة منع السند فلا يرد عليه اورد بعضهم من
 ان الحكم بعدم افادة منعه انما يصح لو صح المنع مع انه لا يمكن وروده الثالث لا يرد على ما ذكره تقوية السند كما لا دليل له
 لا يفيد لان بدفع مقوى السند لا يدفع السند المقوى للمنع فلا يثبت المقدمة المنوعة ولا يحصل المقصود وهذا لو اورد
 العقل لا يرد كما المنع على مقوى السند لا يجب على المانع اثبات لعدم الاحتياج اليه فان منعه لا يدفع بدفع السند فضلا عن
 دفع مقوى السند لا يرد على السند باطلاله وهو لا يفيد الا اذا كان السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة على سياتي
 ولما كان الطريق الثاني والثالث غير مقيدين ولم يكن في الطريق الاول شبهة وكان مبنى هذه الرسالة على الاختصار
 والاقتصار على الضروريات اقتصر المصنف على بيان الطريق الرابع فقال لا يدفع بصيغة المضارع الجهرى او بصيغة
 الغائب الضمير الى المستدل اقول ويمكن ان يكون على صيغة المضارع المعلوم حاضر والنحاطب به هو النحاطب بالاشارة
 اسند اذا اورد مع المنع في حال من الاحوال الا اذا كان مساويا للمنع اى لا وقت كونه مساويا للمنع اى لنقيض المقدمة المنوعة
 لان مساواة سند وغيره من النسب كما على النسبة اليه يقال من اعتبارها باعتبار خفا والمقدمة المنوعة فغير معقول فبهت
 توجيهان للتوجيه الاول ان الدفع في قول المصنف اعلم من منع السند وبطلاله وح حذف تسمى فيما بعد خروفت الاستثارة
 ويكون نقرة بغيره كذا لا يدفع السند لا بالمنع ولما لا لا بطلاله بمعنى انه لا يفيد دفعه الا اذا كان مساويا للمنع فمح يدفع بالابطال
 والمعنى لا يفيد دفع السند سواء كان خاصا او عاما او مساويا مطلقا الا اذا كان السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة فمح يفيد
 دفعه باطلاله واما منعه فلا يفيد مطلقا فهذه ثلث دعاوى الاولى ان منع السند اعلم من ان يكون خاصا او عاما او مساويا
 لا يفيد الثانية ان ابطال السند المساوى يفيد الثالثة ان ابطال السند الاعلى والخص لا يفيد اما الدعوى الاولى فقد تقدم ذكرها والاخرى
 فسياتي بيانهما التوجيه الثاني ان المراد بالدفع الابطال فقط لا يحتاج الى ما حذف ولا يكون في الكلام الا الدعويان الاخران ويكون
 ذكر المنع متروكا لان المنع على السند لا يمكن وروده اما ان دفع السند المساوى لنقيض المقدمة المنوعة يفيد فلان بدفع السند المساو
 يدفع النقيض لا يستلزم دفع المساو انتفاء مساويه وبدفع النقيض يثبت المطلوب استحالة ارتفاع النقيضين وهو المطلوب فان قلت

لا نسلم ان دفع السند المساوي يستلزم دفع النقيض فان ابطال احد المتساويين لا يلزم انتفاء الآخر نعم اذا ثبت كون السند
لنقيض المقدمة المنوعة يستلزم البتة لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المتردد و قد ثبت المراد من المساوي ما يكون معلوم
المساواة ولعل لا يبين ثبات التساوي عند دفع السند ولا يرب في ان انتفاء واحد المتساويين يستلزم انتفاء الآخر اذ علم التساوي
ولما ان دفع السند الاخص من نقيض المقدمة المنوعة لا يفيد فلان انتفاء الاخص غير مستلزم لانتفاء الاعم فلا يندفع النقيض
بدفع السند فلا يثبت المطلوب واما ان دفع السند العام لا يفيد فلان العام معموم مجامع لداصل الضياع كما ان اشكال للنقيض
فبارتفاعه يرتفع اصل المقدمة ايضا فينهدم المرام ومن هذا ظهر دفع قيل من ان دفع العام يستلزم دفع الخاص فينبغي ان يكون
ودفع السند العام مضيقا فبان لك من هذا البيان ان ابطال السند لا يفيد الا اذا كان مساويا للمنع كما افاد المصنف روح
فان قلت محض بطلان السند لو كان عين النقيض لا فادفعه ايضا بل هو على واقوى كما لا يخفى قلت لما علم حال السند
المساوي من ان ابطاله يفيد علم حاله بالبطون الاولى والطرز الاجلي تبقى ههنا امر وهو ان دفع السند العام ايضا يفيد اذا كان
بين السند ونقيض المقدمة المنوعة عموم مخصوص مطلقا وبينه وبين المقدمة المنوعة عموم مخصوص من وجه كما ان قال
المعلل هذا انسان فمنع المانع مستندا بقوله لم لا يجوز ان يكون غير ضا حاك بالفعل فكونه غير ضا حاك بالفعل اعم من وجه
الانسان واعم مطلقا من كونه لا انسانا فان ابطال المعلل مثل هذا السند الذي هو اعم من النقيض مطلقا لا فادفعه لانه يحل ان يضر
ضروره ان ابطاله العام مطلقا يستلزم انتفاء مطلقا ولا يلزم ههنا ابطال عين المقدمة لان ابطال الاعم من وجه يستلزم انتفاء
الاخص من وجه فبطل حصر كلام المصنف الا ان يقال انه تركه بما لم يشهد به من ان ابطال السند الاعم غير مفيد من غير تفصيل
وههنا مسائل للمبرهن الوقوف عليها المسئلة الاولى ان المنع كما يرد على المقدمة المعنية الواحدة كذلك يرد على كلتا المقدمات
وح فقد يكون منع المقدمة الثانية بعد تسليم مقدمة الاولى وقد لا يكون وقد يكون الترتيب ملحوظا بين المنعين وقد لا يكون
المسئلة الثانية انه قد يضر المنع للمانع بنفسه بان يكون او لا معللا على تنهى ثم صار مانعا على مقدمة مما عارضه المعارض مما عارضه
القلب يستعرف تقريرا المسئلة الثالثة قد لا يضر المنع للمستدل بذلك في صورتين الاولى ان يكون المعلل قد اورثه
التم لا يحتاج اليها احتياجا بشرا حتى اذا تعففت من البين يتم الدبس فمنع الشاخص على المقدمة الكذائية لا يضر المستدل الثالثة
ان يكون انتفاء المقدمة المنوعة مستلزما للمطلوب فلا يضره نفي باين الصورتين لا يحتاج المعلل الى ان يثبت المقدمة بل له
ان يقول لو كانت مقدمتي حقه فيها والا فلا يضرني فان مطلوبي مثبت بدون ذلك المسئلة الرابعة انه ندب توقف المانع
الى تمام المعلل الدليل هو الاصح لتوقع اثبات المقدمة النظرية من العلل بعد تمام الدليل فيقع بالمنع قبل تمامه بخبره والتردد
قلت كيف يتوقع ذلك من العلل المانع ليس موجودا قلت يتوقع ذلك منه بفرطه المانع وان لم يكن المانع موجودا كانه
يخيل انه موجود وقد تنزيت الكتب الهندسية والحكمة باثبات الصغرى وحقق الكبرى قبل ان يمنع مانع ومن ههنا ظهر
فساد ما قال الفاضل الجوزي في الابحاث الباقية باننا لا نسلم ان استدلال يثبت المقدمة بعد تمام الدليل كيف ويكون
قبيل الفضول في العارضة بل بعد عتبا لكونه من قبيل نزع الخلق قبل الوصول الى المار انتهى قيل لا يتوقف المانع الى تمام
المعلل وليه لان الظاهر من حاله ان لا يثبت المقدمة قال الامام الرازي في شرح عيون الحكمة ان الاول نذهب لتأخر

بما لا يحتاج اليها احتياجا بشرا حتى اذا تعففت من البين يتم الدبس فمنع الشاخص على المقدمة الكذائية لا يضر المستدل الثالثة
ان يكون انتفاء المقدمة المنوعة مستلزما للمطلوب فلا يضره نفي باين الصورتين لا يحتاج المعلل الى ان يثبت المقدمة بل له
ان يقول لو كانت مقدمتي حقه فيها والا فلا يضرني فان مطلوبي مثبت بدون ذلك المسئلة الرابعة انه ندب توقف المانع
الى تمام المعلل الدليل هو الاصح لتوقع اثبات المقدمة النظرية من العلل بعد تمام الدليل فيقع بالمنع قبل تمامه بخبره والتردد
قلت كيف يتوقع ذلك من العلل المانع ليس موجودا قلت يتوقع ذلك منه بفرطه المانع وان لم يكن المانع موجودا كانه
يخيل انه موجود وقد تنزيت الكتب الهندسية والحكمة باثبات الصغرى وحقق الكبرى قبل ان يمنع مانع ومن ههنا ظهر
فساد ما قال الفاضل الجوزي في الابحاث الباقية باننا لا نسلم ان استدلال يثبت المقدمة بعد تمام الدليل كيف ويكون
قبيل الفضول في العارضة بل بعد عتبا لكونه من قبيل نزع الخلق قبل الوصول الى المار انتهى قيل لا يتوقف المانع الى تمام
المعلل وليه لان الظاهر من حاله ان لا يثبت المقدمة قال الامام الرازي في شرح عيون الحكمة ان الاول نذهب لتأخر

والثاني منه سبب القبول والاشبه عندي ان ذلك السبب حال الشك في هذا الجاهل كذا ينبغي ان يشرح المرام على ما يقتضيه
ولما فرغ المصنف من بيان المنع شرع في بيان النقص الاجمالي فقال لو نقص بالتجلف اعلم ان النقص يستعمل في ثمة معان
الاول القبح في جامعته التعريف وما فيه بان يقال هذا التعريف ليس صحيحا لانه ليس على نوع او ليس بجامع الثاني طلب الدليل
على المقدمه المعينه الذي هو المنع الثالث هو ما يعرف بالنقص الاجمالي وكثيرا ما يطلق لفظ النقص على الثاني مقبلا
بالنقص على الثاني الثالث بالاجمالي والمراد بهما المنع الثالث فاولا لا تنافه الى الذي هو الثاني لانه لا ينافي لاطلاقه من قبله التفصيله مقابلته
وتفصيله بالتجلف فلا يرد ان النقص لفظ اعم فامعنى يراهمنا وعرفوه بان ابطال الدليل الذي ورد له المستدل بوجه متمسك بشي سهل على
فهو يراهمنا على الدليل مودة عند التحقيق على المقدمه لا بعينها وطريقه ابطال الكل فمن فسره بان ابطال مقدمه لا ينافي في تحقيق ومن
باطل الدليل بغيره نظرا الى الصوة ونظرا الى اللون والشيء الدليل على سواد الدليل اعم النقص الاجمالي وهو قد يكون بالتجلف يقال ليكم غير صحيح لا يتجلف
عن المدعى فانه يوجد في الموضوع الكذائي ولا يوجد هناك المدعى وقد يكون لزمه المحال بان يقال ليكم غير صحيح لا يستلزم
فان قلت لما كان الشاهد على تسعين فاكنت المصنف على التجلف تخلف عن الواقع قلت الكثرة وكثرة وقوعه تخلف وقلة
وقوع الآخر على انه يمكن ان يقال ان المراد من التجلف تخلف لازم من لوازم الدليل فيشتمل كلا الشاهدين وفسر لفظ السمع
بقوله هو تخلف الحكم عن الدليل اقول المراد من التجلف لا بد وان يكون المدعى المقوى لا المعنى اصطلاحا فانصح لا يصح
والشاهد عليه فانه الى الحكم مصر حافلا يرد عليه او رد ان النقص لا يختص بالتجلف نعم يرد عليه ان النقص صفة للتناقض تخلف
الحكم صفة للحكم فاصح محل الجواب عند النقص ليس بمعنى البني للفاعل بل هو معنى البني للفعول فيكون مناه كون الدليل مقوضا بتخلف الحكم عن
الدليل فان قلت النقص بمعنى البني للفعول صفة للدليل وتخلف الحكم صفة للحكم فتفاوت الخدشة فتعريف قلت تخلف الحكم وان كان صفة لكن تخلف
الحكم عن الدليل صفة للدليل البنية فصالح وتفسيره انه قد عرف الدلالة بضم المعنى من اللفظ فادور عليه بانه ان اريد بالضم معنى المصدر المعلى
فهو صفة الفاعل بخلاف الدلالة فانها صفة اللفظ فلا يصح محل ان اريد بالمعنوية فهو صفة المعنى والدلالة صفة اللفظ فاجابوا عن اختيارنا في
بان المعنوية وان كانت صفة للمعنى لكن معنوية المعنى من اللفظ صفة لللفظ قطعا فيصح محل هذا على ان كثر ثم اعم على ان النقص
فامثال هذه الكلمات من مساجات القوم وهاهنا مطالب لا بد من الاطلاع عليها المطالب الاول ان النقص القبول
الشاهد بخلاف المناقضة فانهما سمع بدون سند ايضا والفرق بينهما الوجه الاول ان لا يراهمنا على المقدمه المعينه بالطلب
فما صلا ان هذه المقدمه غير ثابتة عندني الطلب فالحكم الدليل عليها وهذا لا يحتاج الى المقوى واما النقص فهو دعوى ابطال الدليل
والدعوى لا تسمع بدون البينة فلا بد من دليل وهو الشاهد والوجه الثاني ان السائل اذا منع على مقدمه معينه يعلم المعلن ان
ايراه في المقدمه الفلانية فتفكر في دفعه باشباتها وغيره فلا يحتاج الى المقوى واما النقص فهو ايراد على الدليل مجموعا بدون تعيين مقدمه
من مقدماته فبالنقص الجبر وخير المستدل لعدم علمه بان غلظه في اية مقدمه حتى يشتغل بدفعه فيحتاج الى الشاهد او رد عليه
بان النقص الاجمالي ايضا قد يوجد غير شاهد في اذا كان فساد الدليل بداهيا فان قلت ما ذا يريد من بداهة فساد الدليل ان
اريدانه قد يكون بداهيا عند المعلن فذلك امر غير معقول ان ارادانه قد يكون بداهيا عند الناقد فمن مسلم لكن الاحتياج الى الشاهد
انما بالنسبة الى المعلن فقلت المراد من كونه بداهيا كونه بداهيا في الواقع بحيث يعرفه كل متفطن بارع من المتكلم ومسامع ويجوز

المراد منه هو
شمس الدين
السمرقندي
في
المراد منه هو
شمس الدين
السمرقندي
في

لما أوردنا في الدليل المسموع الكذا لا يكون فسادا بديها واما ثانيا فبان لما كان فسادا بديها يتعين المقدمه
 فيدخل في المناقضة ولما فساد الدليل بدون تعيين المقدمه فلا يكون بديها الا باعتبار بداهة التخلّف او لزوم الحال
 ح الى الشاهد وهو المطلوب المطلوب الثاني ان النقص لا يمنع الا برفع الشاهد ولذا في طرق الطريق الاول منع تنازع الدليل للحال
 كما في المتن من مثاله اذا قال اهل الحق حقيقة الحق ثابتة واستدل عليه بان حقيقة الحق حقيقة شئ من الاشياء وحقائق الاشياء
 ثابتة فيصور عليه بالنقص الاجمالي بان يقال لو صح الدليل بجميع مقدماته لصح قوله حقائق الاشياء ثابتة ويلزم من صحتهما
 الحال ان حقائق الاشياء لو كانت ثابتة فاما ان يكون ثبوتهما ثابتا او لا على الثاني يلزم كون الحقائق ثابتة مع عدم ثبوت
 ثبوتهما وهو محال على الاول تحكم في ثبوت البشوت وبهذا يتسلسل فيدفع المستدل بان محال ليس يلزم لان ثبوتها المشوق
 الثاني ونقول انما يلزم المحال لو كانت حقيقة الوجود وحقيقته ليس كذلك فانها اعتبارية وتتسلسل في الاعتباريات
 ليس محال لان ينقطع بالقطع الاعتبار على ان ثبوت البشوت بغير البشوت فلا يلزم التسلسل المحال الطريق الثاني منع تنجس
 بالزعم بان ما يلزم من محال كما نقول فعله بدخول له تعالى مستمساكاً بفعل العبد وكل فعل العبد مخلوق له تعالى فيصور عليه
 قبل العنصر الذي سبب الى ان فاعل افعال العباد والعباد والنقص بان يقال لو صح لميكلم بجميع مقدماته لصحت الكبرى وهو قوله فعل العبد
 مخلوق له تعالى فيلزم المحال لان الزنا وغيره من الافعال البشوتية فعل من افعال العباد وهو قبيح فان كان خلقه من المعبود الحق لزم ان تصاح
 بالقبوح لان خلق القبيح قبيح وهو محال فتدفع بان ما يلزم وهو خلق القبيح ليس قبيح ولا غير في نسبتة اليه تعالى فما القبيح اكتساب
 القبيح وخلق من المخلوق والافعال فما يلزم ليس محال ما هو محال ليس لازم الطريق الثالث منع وجود الدليل في صفة تفوه الناقض
 بجهلانه فيها فلا يلزم التخلّف كقولك الصوم فيسبب الباطل لانه فعل مفوت لما ساك فعل مفوت لما ساك فغيره عليه بالنقص بان الدليل موجود
 الناسي الحكم ليس موجودا ونجابه بان الدليل هو هنا ليس موجودا لان شرب الناسي منسوب الى صاحب الشرع الا ترى الى قول النبي
 صلى الله عليه وآله على انه سلم سقاك الله الحديث في حق الناسي فلم يوجد به هنا الفعل المفوت لما ساك الطريق الرابع القول بوجود
 الحكم بوجوده في صفة ادعى انهم فيها تتخلف وانما لم يظهر بوجود المانع فلذلك عمل المور والتخلّف بمثاله ما نقول ان خارج من غير
 السبيلين بان قضى للوضوء لانه نجس خارج من بدن الانسان كل ما هو كذلك فهو ناقض فيتوجه عليه بان الدم الذي يسيل جميع
 صاحب الحج السائل يصدر عليه نجس خارج من بدن الانسان فتصح الدليل مع عدم تحقق المدلول لان خففته فاما كون
 يجوز الصلوة مع سيلانه فتدفع بان الحكم هو كونه ناقضا للوضوء ايضا موجودا ههنا لكنه لم يظهره الشارع لمانع وهو تكليف لا يطا
 ما دام الوقت لانه لو اظهره وقع المكلف في الحرج العظيم وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها المطلب الثالث ان اجرا الدليل
 من الناقض لا ثباتا تتخلف لا يلزم ان يكون بعينه بل قد يكون بغيره وخاصة المطلب الرابع ان الشاهد من حيث هو شاهد
 قد يكون نظريا يحتاج الى الدليل وقد يكون بديها خفيا يحتاج الى التبين المطلب الخامس ان قد ينقص الدليل بان تؤخذ مقدمته
 وتضم مع المقدمه الاخرى الحق فيلزم من اجتماعهما محال ومنشأه ليس الا مقدمته الدليل المذكور لان المقدمه الاخرى تضمنت
 حقيقتها فان قلت يجوز ان يكون المقدمتان متعنتين وانما ثبات المحال من المجموع من حيث المجموع قلت الكلام في اذا كان لا يقف
 عليه النتيجة من الصفة وغيره ما صحجه المطلب السادس ان النظر فيقولون انه يجوز ان يورد بالنقص على حكمه ادعى فيه العبدية لكسرت

يرجع الى المنع بحيل دعوى البداهة كالل دليل ما ذكره اثبات النقض كما سند ويرد عليهم ان الاول انه كيف يمكن ارجاعه الى المنع فالمنع
 طلب الدليل على المقدمه المعينه وههنا لا دليل لا مقدرة حقيقة الثاني انه كما يمكن ارجاعه الى المنع بحيل دعوى البداهة كالل دليل كذلك
 يمكن جعله من افراد النقض الاجمالي بحيل دعوى البداهة بتمترية الدليل كذلك بحيل ارجاعه الى المعارضة بحيل ما ذكره النقض اثبات
 نقضه فليلا معارضا لدعوى البداهة التي هي كالل دليل على دعوى المدعي بتفصيل الحكم بوجوبه الى المنع بحكم حيث كما لا يخفى بهذا سبق
 ان بفصل المعارض بين المطالب لما فرغ المصنف من بيان المنع والنقض شرع في الباقي فقال او عورض اعلم ان المعارض
 ايراد ما على الدليل على المدعي على اختلاف تفاسيرها كما استفتت عليه قد علمت ان التحقيق ان الاسوة الثلاثة مشتركة في انها
 ايرادات على المقدمه لكن في المنع لا بد من تعيين المقدمه وفي غيره لا فان بنى الكلام على المشهور في عدم تطابق مراجع ضار
 التوابع مع مرجع المعلوم عليه فلا بد من ان يرجع ضمير قوله منع الى الدليل او المقدمه اعلى اذ ذكرته سابقا وضمير نقض الى الدليل
 وضمير عورض الى الدليل والدعوى فاقول الاولان يرجع كل من الضامير الى المقدمه بما يدل على توقف عليه صحة الدليل ليكون
 الكلام مبنيا على التحقيق او يقال ان الضامير الثلاثة راجعة الى الدليل ويكون الكلام من تنبيل المجاز في الاستناد بدليل الخلفات
 لهذه العبارة مع ان الاول ان الخلفات مصدر بمعنى سهم الفاعل المعنى او عورض بدليل اقامه الخصم الخالف الثاني ان اضافته
 الدليل الى الخلفات بيانية والمعنى او عورض بيل هو مخالف لدليل المستدل الثالث ان الباء زائدة وتبين لفظ اقيم واما
 فالمنع او عورض اقيم بيل الخلفات الرابع ان يجوز بعد الباء قبل المجرور لفظ الاتاقية فالمنع او عورض باقاة دليل الخلفات الخامس
 ان يكون اضافته الدليل الى الخلفات لا في ملائمة والمنع عورض بدليل بيل على خلاف ما اقام الحلل الدليل عليه المعارضه تفسيره
 المشهور باقاة الدليل متقابلا بيل المستدل وعلى الاثر باقاة الدليل على خلاف ما اقام المدعي الدليل عليه القراء بالخلاف
 ما يغاير دعوى الحلل تغاير ما والا نرم ان يكون المستدل على قدم العالم معارضا لمثبت وجوب وجود الواجب لوجوده مع انه لم
 يترتب له بعد بل المراد ما ينافي مطلب الحلل اعلم من ان يكون نقيضا لمطلوبه او يخص منه او مساويا له لانه اذا اثبتت المهور احدا
 من هذه الامور يلزم نفي المدعي ولذا فسرنا من فسر بانفي المدلول بعد اقامته الحلل الدليل عليه ولا يجوز ان يكون مدعى المعارض
 اعلم مطلقا من مدعى المدعي اذ لا يلزم من اثبات الاعم ثبوت الاخص الذي هو نقيض المدعي حتى ينتفي مثال الاول ما اذا استدلى
 الحكيم على كون العالم قديما بان العالم مستغن عن المور وكل ما هو كذلك فهو قديم فعارضه بالتكلم دعيا بعدم قدم العالم بانه متغير
 وكل متغير ليس بقديم فمدعى المعارض الذي عدم قدم العالم لنقيض المدعى المستدل الذي هو قدم العالم
 ومثال الثاني ما اذا استدلى الشافعية على ان الترتيب في الوصود فرض بان السد فاعلى
 ذكر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس من باب جرت الواو فيعلم ان تقديم المقدم وتأخير المؤخر فرض
 فعارضت الحنفية بالاستدلال على سنة الترتيب فدعوى المعارض الذي هو كون الترتيب
 سنة اخص من نقيض دعوى الشافعية الذي هو كونه ليس بفرض ومثال الثالث
 ما اذا دعى احداهما ان استدلالا بانه ضاحك وكل ضاحك انسان فعارضه بانه
 مشبه بان حيوانا غيبسنا طوق فدعواه مساو لنقيض الدعوى فاقول ولهم بيننا

انما يكون اذا
 كان الوارد موضوعا
 للمقابلة ليس
 كذلك فانه
 مطلق الجمع
 فلا يعيد اليه
 ما عورض منه

المسائل عليه ونشرت المحاول الأولى لما كان السند لا يستصعبا لتوقفه على اطلاع الذاتيات وتفسير الجنب من لفصل من بعض
 العام والخاصة وهو أمر متعسر لتعريف الاعتراف وكذلك يرد كل منها على التعريفات الاعتبارية بالاعتبار المذكور وإنما أجب
 في ورودها إلى اعتبار احتمال التعريفات على الدعاوى الضمنية لأن المناظرة لا تتعلق إلا بالحكم على سبق وأذليست الأحكام متحدة
 أجب في اعتبارها ضمنيا وأورد عليه بأنه كما أن لنا دعاوى ضمنية في التعريفات كذلك لنا دعاوى على ضمنية فلم يرجع الأصول إلى
 الدلائل وجيب عنه بأن احتمالها على الدعاوى ظاهر على أن أربابها إلى الدلول أولى من أربابها إلى الدليل لأن من نفى الدلول
 نفى الدليل بالعكس فيجوز إجاب عن الأصول الثلاثة بتغيير الدليل وقدرة بتجويره بحيث لا يرد عليه شيء مما أوردته المورود ودفع المنع
 الوارد على التعريفات بحقيقة الحدى إذا كان على الحدى أو الجنبية أو الفصلية مشكلا لأنه لا يكون إلا بالاطلاع على الذاتيات وهو متعسر
 والحق أنه في الرسوم الحقيقية أيضا استعسر فقدان الاستيلاء بين الذاتيات والعرضيات فيجوز أن يكون الشيء الذي اعتقده
 عرضا عاما جنسا والذي اعتقده خاصة فصلا وأما دفع المنع الوارد عليها إذا كان على غير ما ذكر فليس مشكلا كما أنه لا نفس في دفع
 النقص بالمعارضة الواردة عليها ودفع الأصول الثلاثة الواردة على التعريفات الاصطلاحية لاندفاعها بحج ونقل من أصلها
 وغير ذلك وقد يرد النقص على المقدرة العينية من دليل المستدل بأن يستدل على فساد دليلها والمعارضة باقاة الدليل على خلافها
 وكل في ذلك جذاقات المعلن الدليل عليها ليس بالنقص المذكور منا فتقتض على سبيل النقص والمعارضة تناقضه على سبيل المعارضة وإنما
 أدخلت المناقضة في الأهم لشاركة المنع مع النقص والمعارضة المذكورتين في كون كل منهما كلاما على المقدرة العينية بالأسطة
 أو بواسطة وتسير من تقديم المناقضة إلى أن المنع هل يقع على منصب الحقل وتذهب البعض إلى جواز ورود النقص والمعارضة على
 المقدرة قبل إقامة المعلن الدليل عليها وفيه كيف يرد أن عليها بدون الدليل لأن النقص البطل الدليل متمسكا بالشاهد والمعارضة أقامة
 الدليل على خلاف دعوى المدعى فلا بد من أن يكونا بعد أقامة المستدل الدليل للآن ليعمل الدليل من أن يكون ملفوظا أو منويا
 ولا يخفى أنه يختلف بعض ممنويعكم أو لأن الأصول منحصرة في الثلاثة المنع والنقص والمعارضة ويرد ههنا إلى الغضب ويجوز
 عند الجمهور بلا ضرورة وهو أخذ منصب الغير كأن يستدل الناقل على المنقول من نفسه والنقص والمعارضة من أنقسام الغضب لأن
 منصب الكل أن يطلب من المعلن احتياج اليه كما يكون في المنع ولو أضحى كان غاصبا المنصب لمدعى فيلزم من جوازها جوازها
 بلا ضرورة واللازم باطل فكذلك المنع واجب عند أن جوازها بالضرورة لأن السائل قد لا يعلم المعلن في المقدرة العينية من الدليل
 فيضطر إلى النقص ولا يعلم عدم صحته فيضطر إلى المعارضة والغضب مع الضرورة جائز عند التحقيق وثانيا أن قد يتبع النوع الثلاثة
 فيختلف في أن إما يقدمها الجمهور على المنع على النقص والمعارضة ثم النقص على المعارضة وجه تقديم المنع عليها أن المنع
 على منصب السائل الذي هو لطلب بخلاف أخوية ما يحتاج أن عنه كما ينبغي عليه أيضا نشاط المنع مقدم لأن مدعى المقدرة
 العينية دسار البائسين هو الدليل الجزر مقدم على الكل هذا على هو المشهور وأيضا المنع أيراد على المقدرة العينية والآخر أن يرد أن على
 البهمة وسؤال المقدرة العينية أولى من سؤال المقدرة البهمة هذا على هو التحقيق أقول وأيضا المنع لا يحتاج إلى السند بخلاف النقص
 فإنه يحتاج إلى الشاهد بخلاف المعارضة فإنها أقامة الدليل الأولى في المناظرة الاختصاص حتى لا يمكن أن وهو في المنع فقط وجه تقديم
 النقص على المعارضة أن المقصود من النقص والمعارضة بيان الخلل في المقدرة البهمة لكن النقص يشمل عليه بواسطة أو يكون منسبه

مقدمة من مقدماته كان يقال هذه المقدمة لغرض خارج عنها والجواب عنه على ما افادوه شريف المحققين ان هذا لا يرادوا انها تبرك
الا على ان غرض المعلن يتم سواء كانت زائدة او لا والى الاول مما لا يعد من البحث وفيه ان كتب القوم منية بطلانها
الا يراد اقول من قسم الاسئلة الثلاثة لا يراد الا بطلانها فلا مشاحة بخروجها الا يراد اسلوس ان لا يراد بانه انما يصح الدليل لو كان كذا
وهو ممنوع خارج عنها والجواب عنه انه منع كاستلزامه فهو دخل في المناقضة الا يراد السالغ المحل الذي هو عين موضع الغلط
يقال هذه المقدمة غلط ليس من محل فيها والجواب عنه ان هذا الحكم غلط فانه دخل في المنع من حيث كونه ايرادا على المقدمة المعينة
وان تفارقا في ان المنع هو الطلب والمحل هو بيان موضع الغلط كذا قيل اقول فيه نظر لا يخفى وعندى انه ان كان مع الدليل
فمراجع الى النقض والا فهو خارج عن البحث ولما فرغ المصنف من بيان مناصب السائل بعد اقامته المعلن الدليل على اوجاه
اراد ان يشيع في مناصب استدلال بعد ذلك نقال على الصورتين صرت بانها مخالطة للمتل في الاول فمحقق المرام اذا اوردها
المنع على المستدل فجوهرها ما باثبات المنوع او دفع السند المساوي او تغيير الدليل وتحريره على امره ولا يمكن استدلال الاول على الثاني
على المانع شيئا من المنع والنقض المعارفة لا يطلب بعض ليس بمرجع واما اذا اوردها النقض الاجمالي فيمكن الاستدلال بان
يورد عليه بالنقض بان يبطل الشاهد باحد الشاهدين وان يمنع بان يطلب الدليل على مقدرة من مقدمات الشاهد ان يعارضه
بان يقيم الدليل على خلاف ما اقامه المناقض الشاهد عليه وكذا اذا اوردها السائل المعارضة فيجوز ان يمنع بان يطلب الدليل على
مقدرة دليل المعارض بان ينقض بان يدعى ابطال دليل المعارض متمسكا بشاهد وان يعارض بان يقيم الدليل الاخر على مدعاه الذي هو
خلاف مدعى المعارض فتلخص من هذا البيان جواز منع النقض من نقضه ومعارضته وجواز معارضة المعارضة ومنعها ونقضها على
جواز منع المنع ونقضه ومعارضته ومن ههنا ينظر ان المراد من المانع الواقع في قول المصنف السائل اعلم من المانع والمناقض
والمعارض فاما المعنى اذا اوردها السائل عليك بها المستدل صد الاسئلة الثلاثة فان اوردها المنع فلا يرفع الا بما ذكرنا والنقض
او عارضه فصرنا ما لنا كالسائل الاول في اثنين الصورتين فان قلت لا يجوز المعارضة على المعارضة كما اذا صحته لك بالدليل
قلت قد عارضته فيما بالدليل اقول دلي لهذه العبارة توجيه آخر هو ان خطاب صرت الى السائل المعنى او انقضت او عارضه
صرت سمي المانع فبما اشارت الى ان المنع يطلق على كل واحد من الثلاثة ولما فرغ المصنف من شرح المقاصد اراد ان يشيع
في تمثيل بعض المقاصد فقال بان نقول ايها المتكلم فاجابوا بالمرحور وتعلق بقوله اذا حكمت او يقال هو خبر مبتدأ محذوف
بان نقول تصويرا ذكرنا بان نقول هو مثال ثلاثيات الستة من المقاصد المذكورة الدعوى الدليل المناقضة والنقض
والمعارضة وانتقل فان قلت لم تقصر على اثلاثة الستة فقلت اراد ان يقتصر على اثلاثة المقاصد الاصلية يعني الاسئلة الثلاثة ولما
كان الدعوى والدليل من مقدماتها وانتقل من ايراد الدعوى او رد الاثلاثة الستة اقول وما انظر لطلان قول شاذ
البربري من انه قد وقع في تمثيل جميع ما سبق فتفكر المتكلم كلامه اني المراد به الكلام النفس اعلم ان هذه المسئلة كغيرها من المسائل
حتى وقع القتال الجدل فيها ولذلك سمى علم الكلام بآلاد علينا من ان تذكر امراضا ويرى وان لم يكن المقام مقام
تحقيقها فنقول ان الكلام صفة منافية للسكوت الذي هو ترك التكلم مع القدرة واللائقة كالحرس هو على ضربين نفسي
ونفسي لانك اذا ردت ان تكلم مع صاحبك بالامر والنهي او بالخبر او غير ذلك بخطر يالك مغنى ثم تجرى الالفاظ العاد

المراد به هو العلم
بشيء من غير العلم

فما اشارت الى ان
تفسير السائل
من مقدمة
الحكم الذي مدعاه
المحل حتى ان
يتم

فيما اشارت الى ان
ان يراد من ما سبق
ما سبق من المقاصد
فيقول النزيل
من كلامه

عليه شيئا فاما الاول هو الاول والثاني هو الثاني وقد افترقت الفرق في صفة الله تعالى فقال اهل الحق ان صفة
تعالى هو الكلام لنفسه قائم بذاته لا يسمي بشيء سمي به في الوجود بل هو واحد لا يكثر فيه بكونه امر او نورا او غير ذلك واما الكلام
اللفظي فهو حادث منقسم الى اقسام الكلام متدرج وتدرج عليه ابراءات لا بد من فهم الآيات والاول انه لو كان كلام الله تعالى
واحدا تسمى له اختلاف الكتب ويكون الكل امرا واحدا والرفع عنه ان اختلاف الكتب بحسب اختلاف العلاقات بعد وجودها
على نبينا صلى الله عليه وسلم وفي الازل صفة واحدة لا تكثر فيها الآيات والثاني ان بعض كلامه تعالى امر وبعضه نهي وبعضه
رخصة وتسمي بعضها استفهام وهذه الاقسام لا يمكن في الازل ان يكون كلاما واحدا ولا يتصور وجود الكلام خاليا عن هذه
الاقسام وان كانت في الازل ان لم يكن الامر بما هو محذور من الخير من مفقود وغير ذلك وكل ذلك من امور النقص والرفع عنه بوجه
ثلاثة الاول ان هذه الاقسام وجدت بحسب اختلاف العلاقات بعد ايجاد العالم وفي الازل لكلام حال عنها وكونها لا يكون محذورا
لا يقضي عنه لا ترى ان الله تعالى ليس بمشعر ليس بهيوس بصوت ولا بقدر البشيرة على الفعل الواجب كما هو ذلك ترى
المتكلمين في الضلال بعضهم يفتنون اليه له تعالى وبعضهم يصيرون له الملكان بعضهم يفتنون بانه شيخ ذو حجة موبلة والسمي
منه من جميع ما يصفون الثاني ان كلامه في الازل كله خبر وهو مرجع الكل فالخبر مستحق الثواب على الفعل المأمور به
خبر مستحق العقاب بالفعل المنهي عنه التذات خبر عن طلب النجاة وتسليم عليه فيه ما فيه ثالث ان كلاما من هذه الاقسام
موجود في الازل ولا يلزم النقص لان معنى الامر بواجب المأمور به عند وجود المأمور به مطلب المنهي التحريم عند خروج الموجود من
كتم العدم وتسليم عليه الآيات والثالث انه لو كان الكلام صفة واحدة مستمرة فما وجه تفضيل بعض الكتب على البعض البعض السور على البعض
واحد ان ذلك باعتبار النظم والمقرو وكون كره تعالى في بعضها اكثر او كونها النفع للعباد والآيات والرابع ان القرآن وغيره الكتب
كلام الله تعالى مع انه متصف بما يتصف به الاحداث فيكون حادثا لانه يوجد فيه ترتيب الحروف الاحداث لكون الحروف
حادثا ويوجد فيه العربية التي هي عبارة عن كونه على لسان العرب الاحداث ويوجد فيه الاتزان من اللوح المحفوظ الى السماء والارض
دخول والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم ونجما واما حادثان وجوابه ان كلامهم غير انما يكون حروفا على الحنابلة لا علينا نحن قائلون بحديث
النظم والتصاف بالامارات المذكورة ولا نقول بصفة تعالى بل صفة هو الكلام لنفسه الذي ليس متصف بشيء منها والآيات
انما سئل ان القرآن مثلا انما نقل الدنيا تواترا وهو مجموع من الآذان محفوظ في الآذان مرقوم باللسان مكتوب بالاركان
وكل ذلك من سمات المحدث ودفع ان القرآن اسم للمعنى قائم بذاته تعالى بالذات ليس في الكتب والآذان في الازل
والآذان لکن مكتوب بالنقوش الدالة عليه محفوظ في قلوبنا بصور ذهنية متفرقة بالسنتنا بحروف الملفوظة مسموعة من قلوبنا
بحروف السموية ونظيره قولنا النار محرقة يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ويخيط بالقلب ويسمع من الآذان ولا يلزم منه ان
يكون حقيقة النار صوتا وحرفا لا يراى والسادس ان هذا خلاف ما صرح ائمة الاصول من ان القرآن اسم للنظم والمعنى
جميعا ولذلك لو سلم قريتها معنى القرآن لالفظ لا يجوز الصلوة واحتمل ان لما كان دلائل المسائل الشرعية للنظم وكان
المعنى القديم حلو القرآن مجموعا فالقرآن بالذات هو المعنى القديم وفي الظاهر مجموعا المعنى باعتبار الذات
والعبارة باعتبار دلالتها عليه من ههنا يندفع الآيات السابعة وهو انه لو كان القرآن مثلا الذي هو كلام الله تعالى

وهو ان عبارة
ما ذكره القائل
والاستدلال
بذلك لا يثبت
الا بحدوث

كلاما محسبيا لصح نفي القرآن عن العبارات الدالة عليه لا يروى الثاني من انه لو كان كلاما محسبيا لما صح قوله وكلام
موسى كلاما وجوابا بان معناه اسمع ما يدل عليه ان قلت قدما وتخصيص موسى باسم الكلام قلت التخصيص بسبب سموت
المدى تعالى بلا واسطة الملك الكتاب هذا عندنا وقامت الكرامة ان صفة تعالى الكلام الحوادث الذي هو من جنس
الحروف والاصوات وابطال هذا المذهب بوجهين الاول انه يلزم ح قيام الامر بالحوادث بذاته تعالى وما قام
به الحوادث فهو حادث فيلزم حدوث الوجوب تعالى مع ان الحوادث يقتضي ساقية العدم والوجوب بالذات يقتضي خلافه
الثاني انه يلزم قبل وجود هذه الصفة ظهور الواجب فيكون متصفا بالسكوت او يخرج من كل منهما من صفات النقص تعالى المدعى
تلك وقد ثبتت المناهضة الى ان صفة تعالى هو الكلام الذي من جنس الحروف والاصوات لكنه قديم وهذا يقع من نهاية
غفلتهم اما فيهمون ان الحروف والاصوات انما تفوه على سبيل التجرد والتدرج لا على سبيل الاجتماع فكيف يمكن قديمه وقد ثبت
المعترضة الى ان المدعى تعالى متكلم بكلام قائم في غيره وهو حضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم او جبرئيل او اللوح المحفوظ وهذا
محض لانه كيف يكون صفة شيء قائمة بشيء آخر الا ترى انه لا يقال ان كل ما هو في غيره ضرورة استحالة اثبات شئ بشئ
بدون مثبت مناره به نعم انما انظر وافي اثبات كلامهم فلا يروى بان معناه ان المدعى تعالى موجد للكلام الذي هو في غيره كالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو اللفاظ واللوحي المحفوظ وهو المنقوش وغيره لا يقال لموجد الالف انه اكل والاصح اطلاق جميع
المشتقات المحمودة على العباد عليه قدام المقاصد حال من غير تقبل المراد بالمقاصد كتابه صفة الاستاذ ابو سحر الاسفاني كذا
تيل بقول يمكن ان يكون المراد من المقاصد الآيات والاحاديث بمعنى مقاصد ديننا وسلامتنا فان قلت لا يمكن اثبات
هذه الصفة لا بالقرآن ولا بالاحاديث لان ثبوت القرآن موقوف على وجود صفة الكلام له تعالى فيلزم الدور وثبوت الاحاديث
موقوف على وجود المرسل بل على ثبوت ثبوته وهو موقوف على ثبوت القرآن المعجز قلت لا نقول ان صفة التكلم في الوحي
موقوفة على هذه الاشياء حتى يلزم الدور بل نقول ان علمنا بثبوته موقوف عليها فلا مشاحة ولا يجاب بان ثبوت القرآن
موقوف على الكلام اللفظي والموقوف على القرآن هو الكلام نفسه فلا دور لان الكلام اللفظي موقوف على الكلام نفسه
لما اوردوه فيهمي فان قلت لا يمكن اثبات صفة التكلم بالاجماع لعدم انعقاده لان المعترضة فيكون بصفة تكلم قلت
لا اعتداد بهم على ان ثبوت صفة التكلم اقر بالمعترضة ايضا وان انكروا ثبوت صفة الكلام ولما فرغ المصنف عن تمثيل نقل
ان تمثيل الدعوى فقال او دعيا حال من الضمير المذكور بديل المبدأ اما لصلته بمقتضى بالحدوث والتقدير او دعيا مستل
بديل او للاستحالة انه اسند بوجوه ماض معروضة من الافعال الضمير ارجع الى المدعى تعالى ويمكن ان يكون صفة ماض مجهول
الى خزانة وكلام المدعى موسى كلاما هذا من كلامه قدس سره اقتباسا والاحتمال ان المدعى تعالى قد اسند الكلام في الكلام المجبلي الى
وكل ما هو كذلك فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية وهو المطلوب اما الصغرى فلقوله تعالى كلم المدعى موسى كلاما برفع اللفظ
المدعى اما الكبرى فلان القرآن كلام له في كل ما اسنده الى ذاته في كلامه الذي هو انزلي اما الصغرى فلان القرآن كلامه و
كل كلامه فهو انزلي على ما روي في الكبرى فلان اسناد الشئ الى نفسه يل على ثبوته له واذا كان الاسناد في الانزل يدل على ثبوته
في الانزل استحالة ثبوت الكذب له تعالى ومن هنا يندفع ما يقال من ان الاسناد لا يستلزم ان ليعنه اذ يجوز

في تخصيص
لفظ المدعى
بموسى
بما هو
المدعى

ان يكون وجوده مسبوقا بغيره فان قلت لا ينتج الدليل المذكور ما هو المطلوب لان المطلوب ثبوت صدق الكلام له تعالى الثابت
بانه هو ثبوت التكليم له تعالى قلت التكليم هو التكليم بالغير والتكليم اعم وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم كما لا يخفى ولما فرغ
المصنف من بيان الدعوى والدليل اذ ان ايشل المنع يقال فيمنع كاصحقة المجهول يعني يمنع مقتضى الدليل في الصغرى بعد
تمام الدليل فيقال لا نسلم له تعالى سند الكلام في ذاته حقيقة مستندا بجواز المجاز بان يقال لم لا يجوز ان يكون في قوله تعالى
وكلم الله مجاز في الطرف وفي النسبة اما الاول فبان بزيادة من التكليم بحايد الكلام ولما الثاني فبان لما امر الله تعالى الملكة بم
مع سوا سند الكلام الى نفسه كما في قول فرعون يا هارون بن لي صرنا واذ كان في الكلام مجاز في الطرف او نسبة لا يثبت
المطلوب ولما فرغ عن بيان المنع منع سند الادان يبين في قوله فقال فيمنع اي المنع المذكور بالا ان المراد به اما الله اجمع عندهم
المنازع وهو الحقيقة ومقابل الفرع او القاعية وهي الحقيقة مرجحة عند عدم المنازع والمآل احدى تحرير الفرع ان الحقيقة
لا يحتاج لادواته الى دليل غير الاية بل يصح من الكلام عن الحقيقة الى الجواز الاخرى فبما في معنى قوله تعالى فاعلموا ان
هناك الالهي الحقيقة فيثبت المطلوب قال المحقق الا يرد على لا يخفى ان حقيقة التصديق المذكور يستدل على صدالة الحقيقة وفرضية الجواز
مع انتفاء الصاروت عن حقيقة الجواز وهذا الدليل الظني لا يفيد الا الظن بالمعنى مع انه من المطالب الحقيقة انتهى ولا يخفى عليه
ان لا يرد ولا يرد عليه على المصنف لان مطلبه التمثيل لا غير به يندفع ما يقال من ان الرفع المذكور دفع السند ولا يفيد لنا
اذا كان مساويا مع ان سند هذا لا يرد بان عدم سند التكليم اليه تعالى حقيقة اعم من جواز المجاز لا يجوز ان يترك كذا
ان يكون معنى قوله حكم الله موسى حجج الله في الظاهر من ان التكليم قد كان بمنزلة التخرج ايضا ثم شرع في النقص فقال فينقضي
بالخلق هذا بيان باقية الخلق بقرينة اصح وبما في جميع مقدماته لزم الخلف لوجوده في الخلق مع فقدان المدعى وتوحيده
ان مدعى ان هذا خلق في كلامه في ذاته حيث انما خلق سبع سموات وارض سابعة من كل ما هو كذا كانه وصفه اذ لم يبق
لدليل به ما مع عدم مدعيه لان خلق صفته صفاته والاضافيات ما توجبها بالتحقيقات فليزم الخلف ولكن لا يشك
المصنف بقوله فيتمثل انما لا فيل انما صفاته القدرة الى المقدور وهذا هو سبب المحققين بان كل من سبب الالهي
حقيقة مستدل به بان يكون حادثة المزمع قياما بمحاوثة به اخرى بانه لو كان التكوين حادثة في انما من آخره بدونه على الاول
يذكر التسلسل في الثاني يلزم مستندا في اودع عن الاحداث ويمنع الاول بانه لا يمنع قياما بمحاوثة به مطلقا انما المنع قيام
الصدوق الحقيقة الحادثة والثاني بان لا يكونا آخر ولا يلزم التسلسل لما مر في بحث الوجود فنظر ثم شرع في دفع النقص
فقال فيمنع اي قوله انما صفاته القدرة الى المقدور مستندا بانه حقيقة ثم شرع في ذكر المعارضة فقال فيعارض باء اي الكلام
تاويله رتبة عادية في كل المعارضات ان ليس لكم مكان شيئا مدعاهم من ان الكلام صفة قديمة لكن عندنا وليا ينفبه وجوب
حكاية رتبة ان الكلام يجب من الحروف الموداة من اللسان بحادثة الحادثة بوجود بعضها بعد وجود البعض بل كل ما هو
من الحوادث عادية في الكلام الذي هو صفة تعالى حادثة في قول وقد عرفت من هذا التقرير ان اضافة الترتيب الى
الحروف اضافة الصفة الى المفعول باقية معنى اسم المفعول من المصدر وهو يرجع الى التكليم لم يمتحج الى التاويل فينا
ثم شرع في دفعه فقال فيمنع اي دليل المعارض بل صغره بان يقال لا سلم ان الكلام اي الكلام الذي نحن بصدد اثبات

المراد به هو الله تعالى

اشارة الى ان
المراد من التكليم
هو كلام الله تعالى
لما كان قوله
المصنف في

ما يرد على المصنف
في قوله تعالى
فان الله يمشي
بينهم وبين
الذين كفروا

ہو کل یوم فی شان دان لبسألو الی العافیتہ والمنعقرۃ فی یوم انشقت السماء فیه فصارت کالدمان مکان اختتام یوم
الخمیس النجاس من شهر الصفر المنظر سنۃ الثانیۃ والثمانین لجزء الثالث والمائتین من ہجرتہ سید الثقلین علیہ وعلی آلہ
صلوۃ رب المشرقیین آمین ثم آمین واخرو عوانا ان الحمد للہ رب العالمین

صورة تقریظ وحید العصر فرید الدہر الفائق علی الأقران السابق فی مضمار الفصاحة فی
ہذا الزمان الشاعر الأواحد المولوی الحکیم وحید احمد السکندر فوری سلمہ اللہ تعالیٰ

الحمد للہ الذی خلق الانسان واعطاه العقل والبیان وجعل المناظرة لاطہار الصواب عن الخطا وفہم الحق علی
النعم بلا امترار والصلوۃ علی رسول الذی عارض المعارضین واسکت المناقضین المکابرین واطہر المعجزات الباہرۃ
فقال یکن قلوبہم وحی الشہبات وعلی آلہ واصحابہ الذین ہم مقدمات الدین وارکان الیقین وتبعد فقد طاعت ہذا
الشرح البدیع مع رشاقۃ الترتیب واحسن الترتیب ما حرر مثله فطاحل من النظار الماہرین فضلا عن القاصین
کتاب بولتالہ ضریرہ لا یصح وهو ذل ویرجح ورجح فیداخلت عند الفاتر ولم یخیر علی قلوب الاکابر والاصاغر
علی وجہ انیق مع غایۃ من التدقیق والتحقیق حیث لا یتوہم المنع الی مقدمات دلائلہ ولا یتطرق الیہی المنقض والمعارضة
الی براہین مساکلہ جمل قضایا مسلمۃ الثبوت فلیس للمعارضین الا السکوت ان نظروا لاجادل تمکنا جلالی وان الخطة المکابرۃ
القیل والقال کبفت لادہون نتائج افکار الفواص فی العلوم السابج فی بحار الفہوم سے حکم قوم فی مناقب علمہ فلم یقتصر
حق الثناء مبالیغ البالیغ من الکلمات اقصا لم الاخذ من الملکات احلام سے وهو مقدم معشر العلماء وہو صاحب
مجلس الحکماء الذی رأیہ فائق علی آراء العقلاء حکمتہ بالغة من حکمۃ الحکماء ذوالمقام الخلیل الانور الذی لا تقدر مناقبہ ولا
س الاکل وصف غیرہ الیوم باطل وکل یدیح فی سواہ مضیع وہو بن استاذنا العلام اذخلہ اسد وار السلام المحب الرفیق
المونس الشفیق سے صاحب الحکم والروایات وفاز بالمد بالفتوات واللہی ہو مجمع البرکات المکنی بابی الحسنات لادہ
راغب فی تناول البرکات بالغ فی الحسنات المولوی الحافظ الحاج محمد عبدالحی صانہ اسد عن شرور الغی واصل الی العر
الطبیعہ ووفقہ بالفعل المرشی وانا العبد المسکین الکیسب الخزین وکیل احمد السکندر فوری صانہ اسد عن الشر المزدی
والصور سے فقط



واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب حسب الاجازت مصنف بارشاد
جناب مولوی شہا وحمیدین صاحب عظیم آبادی سلمہ اللہ و الا ادا سے
بیچ خاص مطبع علوی سے کہ چپ کرطیار ہو الی اسلوسیطے ہر مطبع ثبت کی گئی فقط